قطاع غزة
التنمية والإعمار
في مواجهة الحصار والدمار

تحرير
د.محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

قطاع غزة

التنمية والإعمار

في مواجهـــة الحصـــار والدمـار

تحرير

د. محسن محمد صالح

إعـداد

د. محسن محمد صالح

أ. د. معين محمد عطا رجب

إقبال وليد عميش

غنى سامي جمال الدين

باسم جلال قاسم

تشرين الأول/ أكتوبر 2014

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

Gaza Strip
Development and Construction
in the Face of Siege and Destruction

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

حقوق الطبع محفوظة ©

تشرين الأول/ أكتوبر 2014 م
ذو الحجة 1435 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-32-1

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... 3
مقدمة..... 5
أولاً: الأوضاع السكانية..... 7
ثانياً: الأوضاع الاقتصادية..... 11
ثالثاً: الأوضاع التعليمية..... 77
رابعاً: الأوضاع الصحية..... 33
خامساً: الخسائر الأولية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة..... 33
سادساً: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار..... 37
خلاصة..... 53

مقدمة

يمثل قطاع غزة نحو 1.34% من مساحة فلسطين (363 كم^2 من أصل 27,009 كم^2)، وقد وقع تحت الاحتلال الإسرائيلي مع الضفة الغربية سنة 1967. وبعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، أصبح تحت إدارة الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية؛ التي نشأت في السنة التالية. وفي سنة 2005 انسحبت "إسرائيل" انسحاباً أحادي الجانب من القطاع، غير أنها أبقت سيطرتها أو هيمنتها على المنافذ البرية والبحرية والجوية للقطاع. وتمّ وضع ترتيبات خاصة لمعبر رفح مع مصر، ضمن اتفاقية مشتركة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" وبالتنسيق مع الدول الأوروبية. وبالتالي، ظلت "إسرائيل" قوة احتلال من الناحية العملية في نظر القانون الدولي.

وعندما سيطرت الحكومة التي تقودها حركة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007؛ اشتد الحصار الإسرائيلي للقطاع بهدف إفشال هذه الحكومة وإسقاطها. وقد نجحت هذه الحكومة في الصمود نحو سبعة سنوات متواصلة، كما نجحت في إعداد بنية تحتية قوية للمقاومة الفلسطينية، وسعت إلى توفير البدائل لتلبية احتياجات قطاع غزة من خلال حفر الأنفاق التي تصل القطاع بمصر. غير أن قطاع غزة عانى من ثلاثة حروب مدمرة مع الجانب الإسرائيلي، كما عانى من درجات متفاوتة من التضييق وتدمير الأنفاق من الجانب المصري، والتي بلغت أوجها بعد سيطرة الجيش على السلطة وإقالة الرئيس محمد مرسي في 2013/7/3.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة ومركزة عن الأوضاع السكانية والاقتصادية والتعليمية والصحية لقطاع غزة. وتهتم بتحديد الأضرار والدمار الناتج عن العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، والذي استمر نحو خمسين يوماً. كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، والفرص والآفاق المستقبلية للنهوض وتجاوز العقبات وإعادة الإعمار.

قطاع غزة
منطقة سكنية
مخيم لاجئين
معبر
كيلومترات
0 2 4 8
البحر الأبيض المتوسط
بيت لاهيا
إيريز
جباليا
بيت حانون
غزة
ناحال عوز
كارني
فلسطين المحتلة سنة 1948
"إسرائيل"
دير البلح
كيسوفيم
(أغلق في أغسطس)
خان يونس
عبسان الكبيرة
رفح
مطار ياسر عرفات الدولي
(inoperable since Jan 2002)
▲105
أبو عودة
سوفا
رفح
مصر
كرم أبو سالم
لبنان
سوريا
الضفة الغربية
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"
الأردن
مصر

أولاً: الأوضاع السكانية

بلغ عدد الفلسطينيين في قطاع غزة نحو 1.731 مليون فرد في نهاية سنة 2013؛ أي ما يساوي نحو 14.66% من مجموع الشعب الفلسطيني؛ حيث بلغ عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية سنة 2013 نحو 11.807 مليون نسمة، منهم 5.916 ملايين نسمة في فلسطين التاريخية (فلسطين المحتلة سنة 1948، والضفة الغربية وقطاع غزة)، بنسبة 50.1%؛ والباقي 5.891 ملايين نسمة في خارج فلسطين[1].

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2013، إلى أن 67.4% من مجمل مواطني قطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، إذ بلغ عددهم في قطاع غزة نحو 1.166 مليون لاجئ، أما في الضفة الغربية فبلغ عددهم نحو 818 ألف لاجئ بنسبة 29.7% من مجمل مواطني الضفة الغربية.

مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من القطاع والضفة 2013[2]

مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
قطاع غزة	1,730,737	38.6	1,165,870	67.4
الضفة الغربية	2,754,722	61.4	818,489	29.7
القطاع والضفة	**4,485,459**	**100**	**1,984,359**	**44.2**

مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من القطاع والضفة 2013

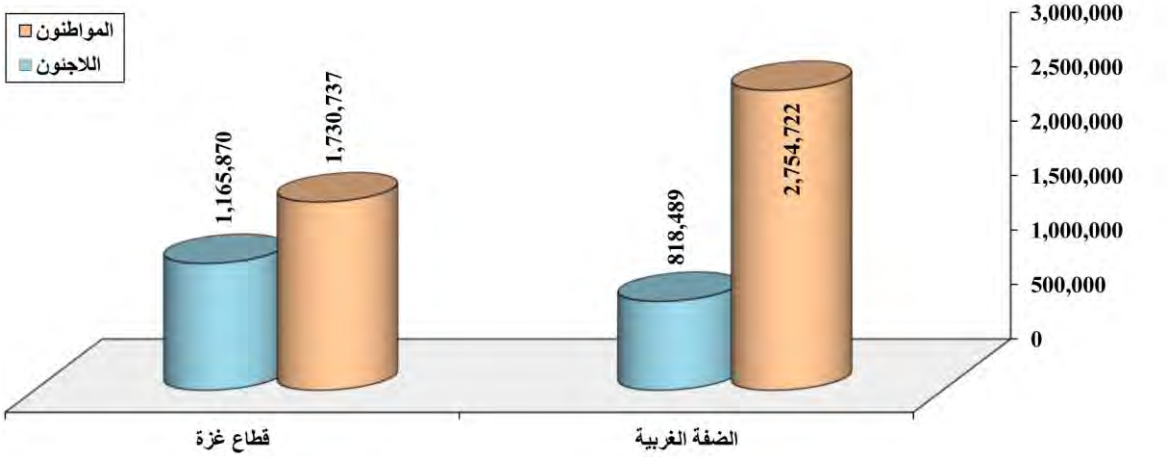

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2028.pdf

[2] **المرجع نفسه.**

يمتاز المجتمع الفلسطيني في القطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2013 بـ 43.3% مقابل 37.7% في الضفة الغربية؛ بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.4% في قطاع غزة و3.2% في الضفة الغربية.

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) قد انخفضت في قطاع غزة من 114.5 في سنة 1997 إلى 84.1 سنة 2013. وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه)، حيث ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.8 عاماً في سنة 1997 إلى 17.9 عاماً في سنة 2013، في حين ارتفع العمر الوسيط في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 1997 إلى 20.3 عاماً في سنة 2013.

ويبلغ معدل المواليد الخام في قطاع غزة 37.1 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2013 مقابل 29.7 مولوداً لكل ألف من المواطنين في الضفة الغربية. أما معدل الوفيات الخام فيبلغ في قطاع غزة 3.7 وفيات لكل ألف مواطن، مقابل 4 وفيات لكل ألف مواطن في الضفة الغربية للسنة نفسها.

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين سنة 2013 في قطاع غزة 3.4%. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات الأربع القادمة (2014–2017). وتعد الخصوبة في قطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني.

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة الذي بلغ 4.9 مواليد سنة 2010 مقارنة بغيره، حيث بلغ في السنة نفسها في الضفة الغربية 3.8 مواليد؛ بينما بلغ في سنة 2010 في الأردن 3.8 مواليد، وفي مصر 2.9 مواليد، وفي تونس 2.1 مواليد. ونتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في قطاع غزة ارتفع العمر المتوقع للأفراد، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2013 في قطاع غزة 72.3 عاماً (71 عاماً للذكور و73.8 عاماً للإناث).

تشير بيانات سنة 2012 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة مقارنة مع سنة 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة إلى 6 أفراد في سنة 2012 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 1997، أما في الضفة الغربية فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.1 أفراد سنة 2012 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997.

ملخص لعدد من المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين في القطاع والضفة 2013[3]

المؤشر	قطاع غزة	الضفة الغربية	مجموع الضفة والقطاع
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	43.3	37.7	39.9
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	2.4	3.2	2.9
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15-64 عاماً)	84.1	69.5	74.8
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.2	103.3	103.2
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	37.1	29.7	32.6
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.7	4	3.8
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة) (2010)	4.9	3.8	4.2
معدل الزيادة الطبيعية	3.4	2.6	2.9
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية) (2012)	6	5.1	5.3

التفوق العددي الفلسطيني القادم في فلسطين التاريخية:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 5.9 ملايين نسمة في نهاية سنة 2013، في حين بلغ عدد اليهود 6.1 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS)، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.5%

[3] انظر: **المرجع نفسه**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2011)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1815.pdf

لفلسطيني 1948 "إسرائيل"، و1.7% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى في فلسطين التاريخية خلال سنة 2016، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.42 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 48.9% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.87 ملايين مقابل نحو 7.18 ملايين فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2011–2020 (بالألف نسمة)[4]

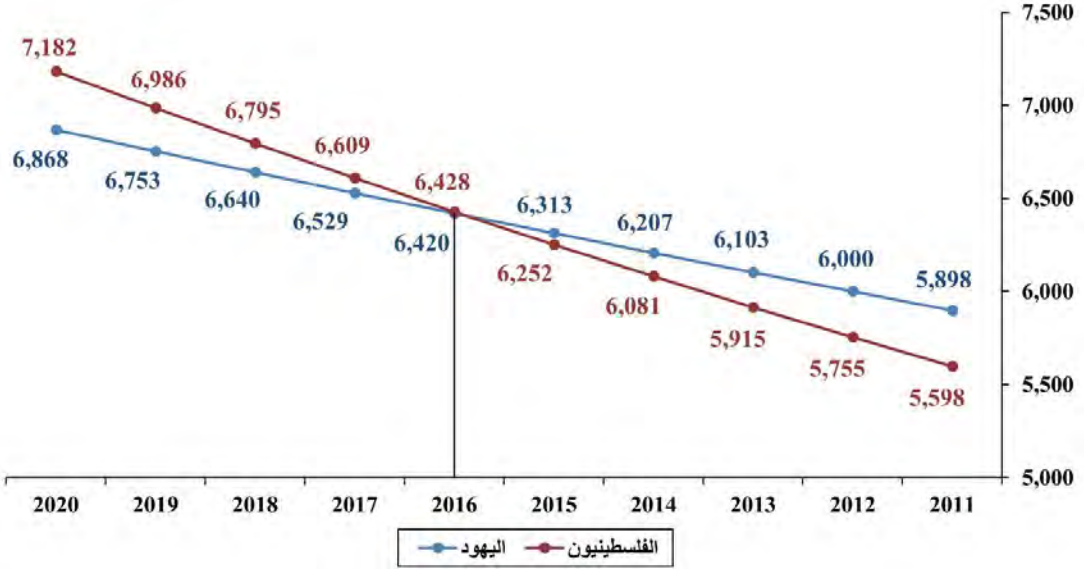

[4] بالنسبة لعدد الفلسطينيين للسنوات 2011–2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2011**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1952.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013**.

أما بالنسبة لعدد اليهود للسنوات 2011–2013، انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0114/pdf/b1.pdf

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية

1. الناتج المحلي الإجمالي:

أشارت أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المعدلة والمحدثة المنشورة في شهر أيلول/ سبتمبر 2014[5]، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية بالأسعار الجارية ارتفع من 10,465 مليون دولار سنة 2011، إلى 11,279 مليون دولار سنة 2012، ليصل إلى 13,290 مليون دولار سنة 2013. وأشارت الأرقام إلى أن معدل النمو في القطاع في سنتي 2012 و2013، ارتفع بنسبة 5.3% و8.8% على التوالي، وأن إسهام القطاع في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني كان 23.8% سنة 2012 و22% سنة 2013، آخذين في الحسبان المعاناة الهائلة للقطاع ومواطنيه، بسبب إجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة ولاعتداءات الوحشية على القطاع.

وعند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع مع نظيره الإسرائيلي، نلاحظ مدى الإلحاق والدمار الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني؛ بعد أن جعله اقتصاداً تابعاً، وحرمه من أدوات النهوض، في الوقت الذي قام فيه باستغلال الثروات الطبيعية الفلسطينية لصالحه. وعلى سبيل المثال، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، حسب الأسعار الجارية، من نحو 213.227 مليار دولار سنة 2008 إلى نحو 291.819 مليار دولار سنة 2013، بزيادة قدرها 78.592 مليار دولار وبنسبة 36.9%. واقترن هذا النمو بتنوع المنتجات المدنية والعسكرية، كما انعكس على حجم الصادرات وانتشارها. وفلسطينياً كان الناتج المحلي الإجمالي متواضعاً مقارنة بـ"إسرائيل"، وزاد حسب الأسعار الجارية من نحو 6.674 مليارات دولار إلى نحو 13.29 مليار دولار في الفترة نفسها. ويغطي هذا الإنتاج جزءاً يسيراً من حاجة الأسواق المحلية، نظراً للعراقيل الإسرائيلية التي عطلت مسيرة المؤسسات الإنتاجية، مع إعاقة حركة

[5] دون الخوض في مناقشة الأرقام المحدثة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نود الإشارة فقط إلى أن هذه الأرقام زادت كثيراً عن الأرقام السابقة بناء على التنقيح الرابع للتصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC–4. هذه الأرقام أعطت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 17.8% لسنة 2013 بالأسعار الجارية، وبلغ معدل نمو هذا الناتج للسنة نفسها في الضفة الغربية 20.6%. وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول كيفية احتساب الأرقام، وحول حقيقة النمو وطبيعته؛ مع التنبيه إلى أن جانباً كبيراً من اقتصاد الضفة يعتمد على المساعدات والمنح الخارجية، وبما يزيد في أحيان عديدة عن نصف موازنة السلطة في رام الله. ويجدر الانتباه إلى الاختلاف في الأرقام عند احتساب الأسعار الجارية وعند احتساب الأسعار الثابتة، كما أن الأسعار الثابتة نفسها تختلف بحسب سنة الأساس التي يتم اعتمادها. وعلى أيّ حال، فقد كانت أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2012 تشير إلى إسهام قطاع غزة بـ 26% من مجمل اقتصاد السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع) بالأسعار الثابتة باعتبار سنة 2004 كسنة أساس.

الصادرات. وهكذا، يلاحظ أن الناتج المحلي الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 22 ضعفاً سنة 2013؛ وبعبارة أخرى، فإن الاقتصاد الفلسطيني لا يتجاوز نسبة 4.55% من الاقتصاد الإسرائيلي.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[6]

السنة	السلطة الفلسطينية			"إسرائيل"
	قطاع غزة	الضفة الغربية	القطاع والضفة	
2008	1,507	5,167	6,674	213,227
2009	1,748	5,520	7,268	206,289
2010	2,283	6,630	8,913	232,115
2011	2,547	7,918	10,465	258,138
2012	2,682	8,597	11,279	257,482
2013	2,919	10,371	*13,290	291,819

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاع والضفة 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

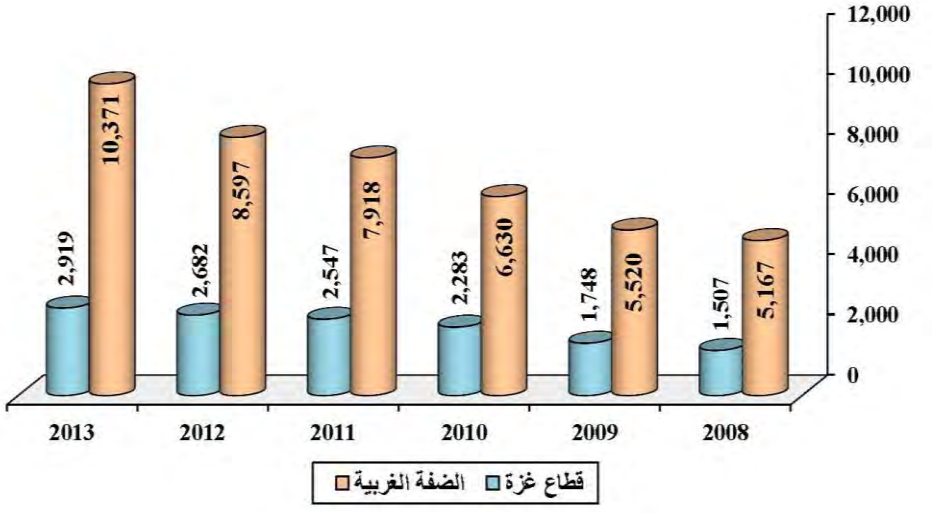

[6] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2008–2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2072.pdf

وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42013A.pdf

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t11.pdf

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

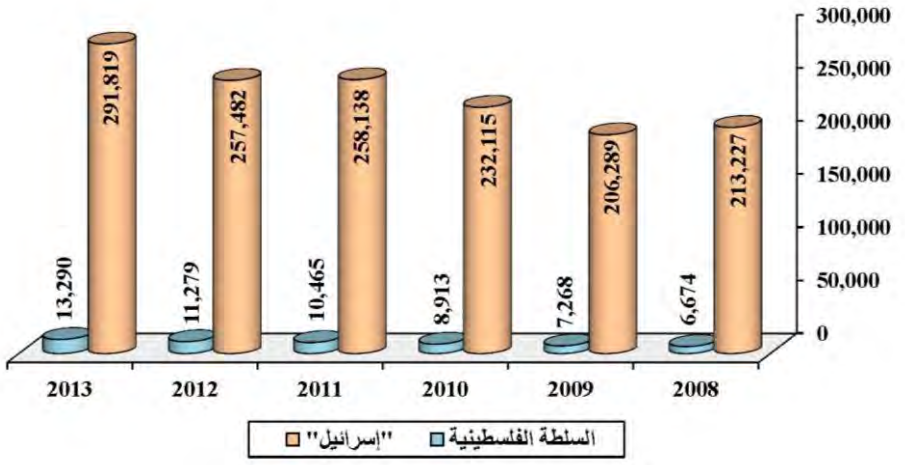

وبالرغم من هذا فإن للاقتصاد الفلسطيني القدرة على تحقيق نقلة نوعية في الظروف الطبيعية، خصوصاً وأن جزءاً مهماً من الإمكانات الاقتصادية ليس مستغلاً، أو خارج نطاق السيطرة بسبب الاحتلال. وقد عانى قطاع غزة، من حروب مدمرة، وحصار قاسٍ لسنوات، ولو أتيحت له فرص طبيعية للنمو، لقفز ناتجه المحلي قفزات واسعة. وبعبارة أخرى، فإن جوهر مشكلة الاقتصاد الفلسطيني يكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وفيما ينتج عنه من إفرازات سلبية مختلفة.

2. متوسط نصيب الفرد:

استناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، 2,665 دولار و2,787 دولار و3,186 دولار للسنوات 2011 و2012 و2013 على التوالي. أما على مستوى المنطقة، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 1,604 دولار و1,631 دولار و1,715 دولار للسنوات 2011 و2012 و2013 على التوالي، بينما بلغ في الضفة الغربية 3,386 دولار و3,578 دولار و4,200 دولار للسنوات نفسها، وذلك حسب الأسعار الجارية.

وقد ظلّ متوسط نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية منخفضاً مقارنة بنظيره الإسرائيلي، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي نحو 12 ضعف نصيب الفرد الفلسطيني في سنتي 2012 و2013.

وقد بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مناطق السلطة الفلسطينية 3,186 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ 2,787 دولاراً سنة 2012. في حين بلغ نصيب الفرد

الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 36,227 دولاراً سنة 2013، مقارنة بـ 32,569 دولاراً سنة 2012.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)[7]

السنة	السلطة الفلسطينية			"إسرائيل"
	قطاع غزة	الضفة الغربية	القطاع والضفة	
2008	1,046	2,396	1,856	29,006
2009	1,176	2,492	1,963	27,571
2010	1,487	2,913	2,339	30,458
2011	1,604	3,386	2,665	33,252
2012	1,631	3,578	2,787	32,569
2013	1,715	4,200	*3,186	36,227

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاع والضفة 2008–2013 بالأسعار الجارية (بالدولار)

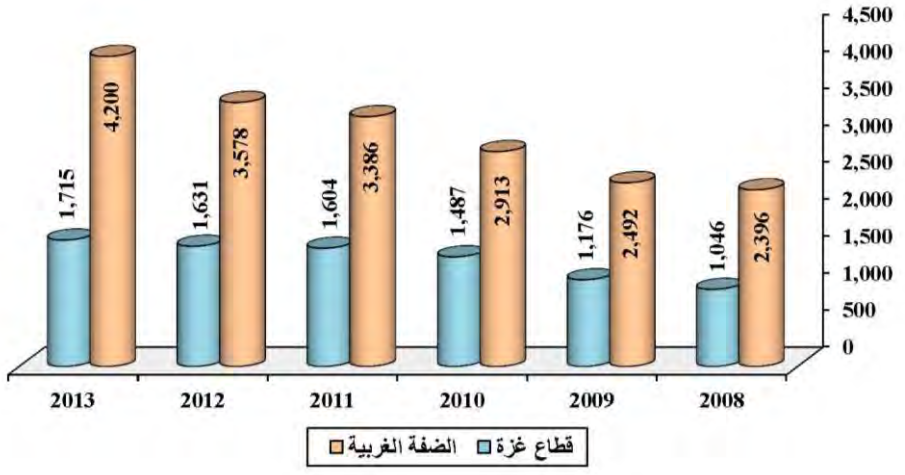

[7] بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 2008–2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012**؛ وبالنسبة لسنة 2013، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)**.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/08_13_361t1.pdf

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2008–2013
بالأسعار الجارية (بالدولار)

ومن الملاحظ أنه عند احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة والقطاع سنة 2013، بالأسعار الثابتة، فإنه يبلغ وفق أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2,855 دولاراً (بواقع 1,706 دولار في القطاع و3,647 دولار في الضفة)، وذلك باعتماد سنة 2010 كسنة أساس[8].

3. المالية العامة للسلطة الفلسطينية:

عانت السلطة الفلسطينية (التي تديرها حكومة رامي الحمد الله في رام الله) في الضفة الغربية من حجم دَيْن عام بلغ 2,376.3 مليون دولار سنة 2013، منها 1,267.6 مليون دولار ديون محلية، و1,108.7 ملايين دولار ديون خارجية[9]. أما ميزانيتها العامة لسنة 2014 فبلغت 4,215 مليون دولار مع توقع عجز كلي مقداره 1,629 مليون دولار (انظر الجدول التالي). ويُتوقع أن تنعكس الصعوبات التي تواجهها الحكومة في رام الله على إدارة قطاع غزة بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وانتهاء مهام حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة بقيادة إسماعيل هنية.

[8] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013)**.

[9] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية،
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xls

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[10]

السنة	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
النفقات الجارية وصافي الإقراض	2,983	2,961	3,047	3,251	3,865
النفقات التطويرية	275	296	211	168	350
إجمالي النفقات العامة	**3,258**	**3,257**	**3,258**	**3,419**	**4,215**
صافي إجمالي الإيرادات	**1,928**	**2,176**	**2,240**	**2,320**	**2,586**
العجز الكلي	**1,330–**	**1,081–**	**1,018–**	**1,099–**	**1,629–**

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2014 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

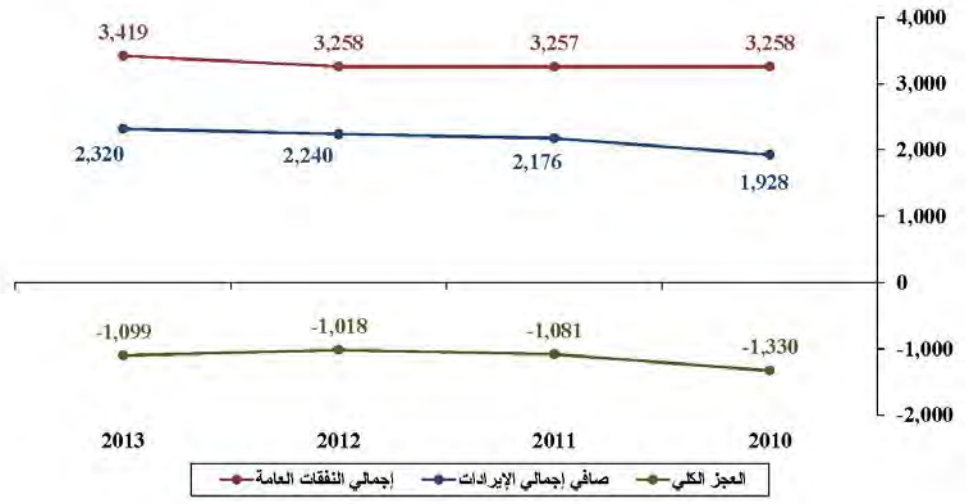

وقد ارتبطت مالية السلطة الفلسطينية في رام الله ارتباطاً وثيقاً بدعم المانحين، إذ بلغ إجمالي المنح والمساعدات 1,358 مليون دولار سنة 2013، بنسبة تجاوزت النصف (58.5%) من صافي إجمالي الإيرادات. وتقدم الولايات المتحدة والدول الغربية الحجم الأكبر للمنح والمساعدات، وهي تربط مساعداتها بشروط التسوية السلمية ومساراتها، مما يجعل هذا المال مالاً سياسياً، ويجعل قدرة قيادة السلطة الفلسطينية على تنفيذ البرامج الاقتصادية والتنموية مرتهنة بشكل كبير للمعايير الغربية.

[10] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، في:
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations_00-12.xls
وانظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:
http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Jan.2014.arb.pdf/40b1ab38-5e5c-47a6-987d-507df0418f23

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2014 (بالمليون دولار)[11]

السنة	2010	2011	2012	2013	موازنة 2014
إجمالي المنح والمساعدات	1,277	978	932	1,358	1,629
صافي إجمالي الإيرادات	1,928	2,176	2,240	2,320	2,586
نسبة المنح والمساعدات من صافي إجمالي الإيرادات (%)	66.2	44.9	41.6	58.5	63

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2014 (بالمليون دولار)

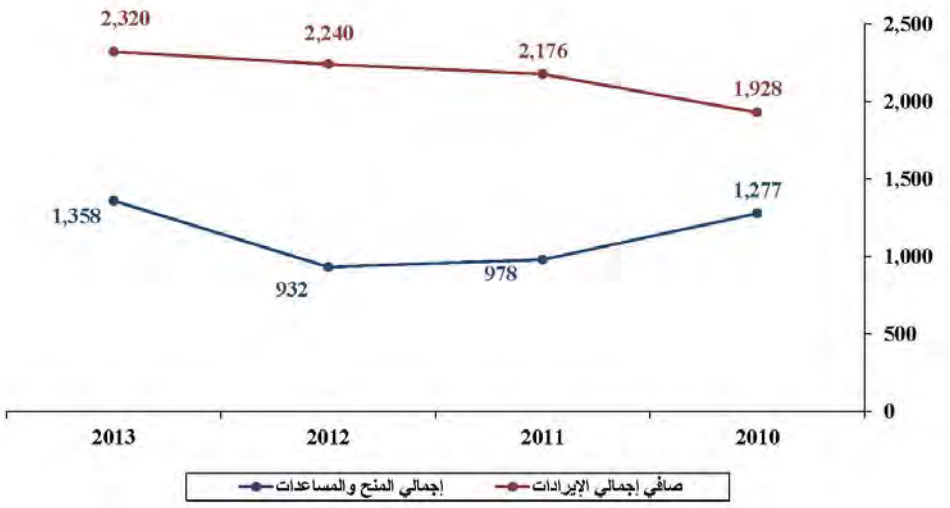

4. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي:

شكلت المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 786.4 مليون دولار، أي 87.3% من جملة الصادرات الفلسطينية سنة 2013، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,694.8 مليون دولار، أي 71.6% من جملة الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل".

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2013؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من

[11] انظر: المراجع نفسها.

"إسرائيل" بلغت نحو 3,451 مليون دولار، وهو أكثر من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 244 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 597 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 189 مليون دولار[12].

الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" 2012–7313 (بالألف دولار)[13]

	حجم التبادل التجاري		الصادرات		الواردات	
	2012	7313	2012	7313	2012	7313
"إسرائيل"	3,989,979	4,481,177	639,180	786,356	3,350,799	3,694,821
الإجمالي	5,479,725	6,064,515	782,369	900,618	4,697,356	5,163,897
نسبة "إسرائيل" من الإجمالي (%)	72.8	73.9	81.7	87.3	71.3	71.6

الصادرات والواردات السلعية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" 7313 (بالألف دولار)

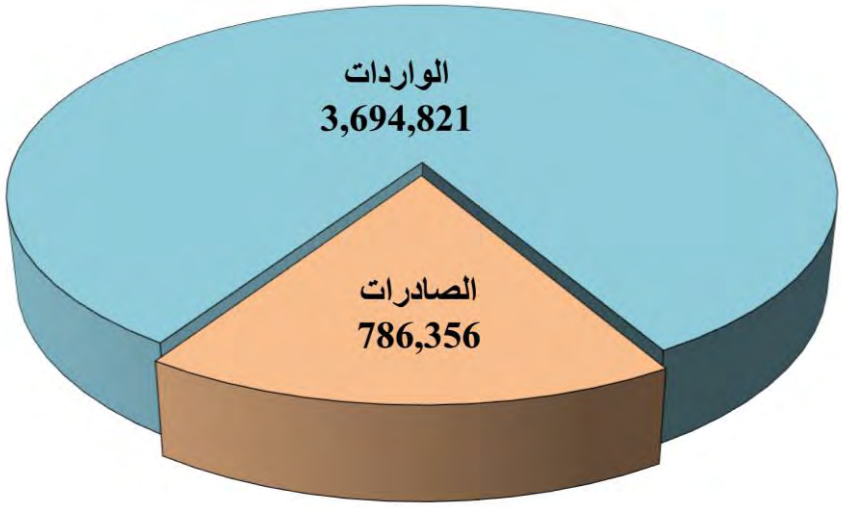

[12] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2014*, no. 65, table 16.2, p. 770, http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st16_02x&CYear=2014

[13] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2013: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2070.pdf

5. المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة:

بمتابعة الوضع المالي لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة للفترة 2010–2013 يتضح أن النفقات العامة أخذت اتجاهاً متصاعداً مع تراجع محدود سنة 2013، نتيجة التطورات المرتبطة بتشديد الحصار. كما اتجهت الإيرادات العامة نحو الزيادة بشكل ملموس خلال الفترة 2010–2012، غير أنها عانت من بعض التراجع سنة 2013 بسبب الإجراءات الحدودية المصرية المشددة، وإغلاق معظم الأنفاق التي تُعدُّ شريان حياة أساسي لاقتصاد غزة تحت الحصار. وكان قد روعي في موازنة 2013 التركيز على نوعية وجودة الخدمات العامة، إضافة لتوجيه النفقات التطويرية نحو المشاريع التنموية المحفزة للاستثمار، مما أسهم في التنمية الاقتصادية، دون إغفال العمل الإغاثي والتنموي المرتبط بأوضاع الحصار.

بلغ مجموع النفقات في الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة 463.7 مليون دولار سنة 2013، مقارنة بـ 445.3 مليون دولار سنة 2012. وتوزعت النفقات العامة لسنة 2013 على الرواتب والأجور بنسبة 78.7%، والنفقات التشغيلية بنسبة 8.6%، والنفقات التحويلية بنسبة 11%، والنفقات الرأسمالية والتطويرية بنسبة 1.7%.

أما مجموع الإيرادات المحلية فقد بلغ 200 مليون دولار سنة 2013، مقارنة بـ 221 مليون دولار سنة 2012، محققاً انخفاضاً مقداره 9.5%. وحصلت الحكومة على تمويل خارجي مقداره 104 مليون دولار سنة 2013، مقارنة بـ 65 مليون دولار سنة 2012 بنسبة ارتفاع مقدارها 60%؛ وبذلك بلغ العجز في موازنتها نحو 160 مليون دولار سنة 2013.

وتظهر الإحصائيات السابقة مدى معاناة الحكومة المقالة بسبب الحصار، واضطرارها لتسيير الأمور بالحدّ الأدنى في عدد من المجالات، وفق إمكاناتها المتاحة.

تقرير العمليات المالية لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2013 (بالمليون دولار)[14]

البيان	2010	2011	2012	2013
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	**232.2**	**254.5**	**286**	**304**
– الإيرادات المحلية الفعلية	83.01	187.5	221	200
– التمويل الخارجي الفعلي	149.19	67	65	104
مجموع النفقات العامة	**297.31**	**387.99**	**445.33**	**463.729**
– الرواتب والأجور	228.73	297.5	340	365
– النفقات التشغيلية	21.59	24.47	40	40
– النفقات التحويلية	45.15	53.42	60	51
– النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.84	9	5.33	7.729
– نفقات من سنوات سابقة	–	3.6	–	–
العجز الفعلي	**65.11–**	**133.49–**	**159.33–**	**159.729–**

المالية العامة لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010–2013 (بالمليون دولار)

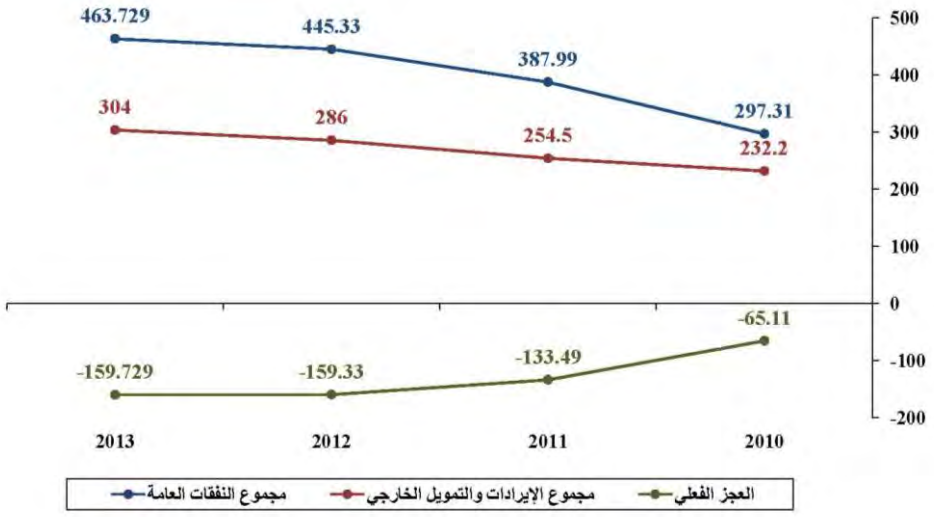

[14] انظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011،" جريدة **البرلمان**، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2011/3/31، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cf0331c4-0bf0-4c76-9ef6-f97f4b3cd63b.pdf؛ وانظر أيضاً: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012،" **البرلمان**، 2012/4/5، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf؛
انظر: "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013،" **البرلمان**، 2013/1/10، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cabf1cbf-e821-4086-b0f2-6463860579d1.pdf
انظر: "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014،" **البرلمان**، 2014/1/2، في:
http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cb62d9e3-a5cf-4eab-a6bf-6d107fbcaaec.pdf

أما موازنة 2014 للحكومة في قطاع غزة، فإن مشروع قانونها قدر إجمالي النفقات العامة المتوقعة بنحو 894 مليون دولار، ثم جرى خفضه إلى 783 مليون دولار[15]؛ أي بنسبة 12.4% مقارنة بالتقديرات السابقة مراعاة لاشتداد الحصار. وأما حجم الإيرادات العامة المعدل فيقدر بنحو 195 مليون دولار، أي بعجز كبير يبلغ 588 مليون دولار وبنسبة 75.1%؛ مما يعكس الاعتماد بشكل رئيسي على المصادر الخارجية في تغطية هذا العجز. مع التأكيد مجدداً على السياسة المالية الداعمة للخدمات العامة بما فيها الأمن والنظام العام، لما لهما من أهمية استراتيجية حيوية[16].

6. القوى العاملة:

تشير تطورات القوى العاملة لسنة 2013 إلى تقلُّب محدود في مستوى التشغيل، واستمرار تصاعد البطالة المقرونة بإحباط المتعطلين. وهي تعكس بشكل واضح الأثر الإجرامي للاحتلال والحصار والعدوان الإسرائيلي خصوصاً على قطاع غزة. وبلغت أعداد القوى العاملة 396 ألفاً في القطاع، وأما معدلات البطالة فقد بلغت سنة 2013 في قطاع غزة 32.6%، بينما بلغت في الضفة الغربية 18.6%.

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من القطاع والضفة حسب البطالة 2008–2013 (بالألف)[17]

السنة		2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع غزة	البطالة	121	119	118	98	115	129
	نسبة البطالة (%)	40.5	38.6	37.9	28.7	31	32.6
الضفة الغربية	البطالة	120	114	114	124	141	141
	نسبة البطالة (%)	19.7	17.7	17.1	17.3	19	18.6
القطاع والضفة	**البطالة**	**241**	**233**	**232**	**222**	**256**	**270**
	نسبة البطالة (%)	**26.5**	**24.5**	**23.8**	**21**	**23**	**23.4**

[15] وزارة المالية، الإدارة العامة للموازنة العامة، غزة، بيانات مكتبية غير منشورة.

[16] انظر: "المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014،" **البرلمان**، 2014/1/2.

[17] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2014)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book2049.pdf

نسبة البطالة للأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من القطاع والضفة 2008–2013 (%)

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من القطاع والضفة حسب القوى العاملة 2008–2013 (بالألف)[18]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع غزة	299	308	311	341	371	396
الضفة الغربية	609	643	665	718	743	759
القطاع والضفة	**908**	**951**	**976**	**1,059**	**1,114**	**1,155**

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في كل من القطاع والضفة حسب القوى العاملة 2008–2013 (بالألف)

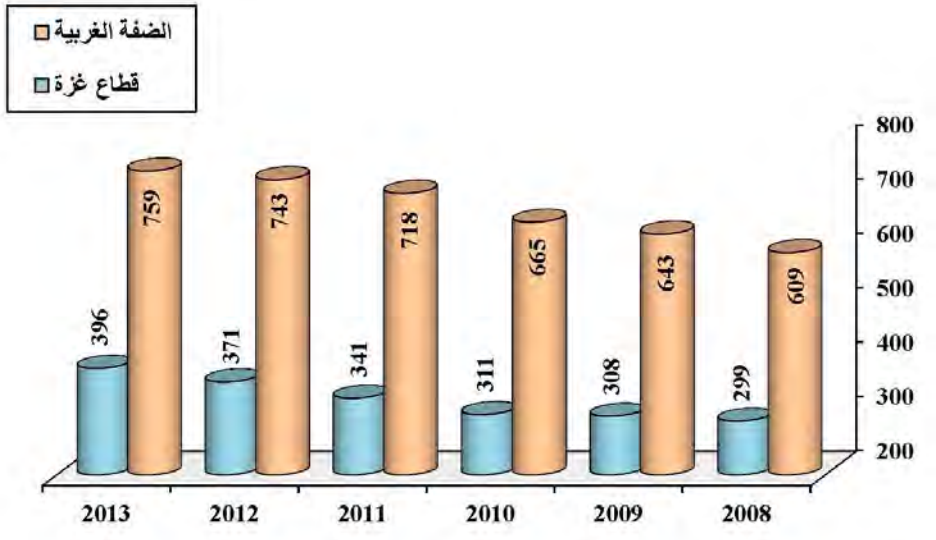

[18] انظر: **المرجع نفسه.**

7. الفقر:

تظهر الإحصائيات أن معاناة قطاع غزة من الفقر هي نحو ضعف مثيله في الضفة الغربية، كما أن معاناة القطاع من الفقر المدقع تقترب من ثلاثة أضعاف مثيله في الضفة الغربية.

نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في كل من القطاع والضفة 2009-2011[19]

	2009		2010		2011	
	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع
قطاع غزة	38.3	21.9	38	23	38.8	21.1
الضفة الغربية	19.4	9.1	18.3	8.8	17.8	7.8
الضفة والقطاع	**26.2**	**13.7**	**25.7**	**14.1**	**25.8**	**12.9**

نسب الفقر والفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في كل من القطاع والضفة 2009-2011

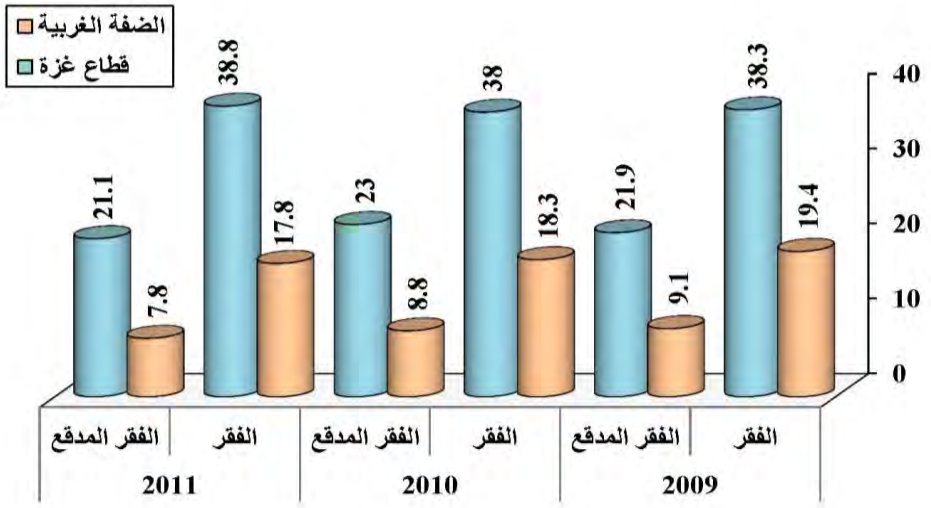

8. النشاط الصناعي:

يغطي هذا النشاط حصيلة فروع هي: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها. وبلغ الناتج المحلي الصناعي في الضفة والقطاع نحو 1,865 مليون دولار سنة 2012، مُشكِّلاً 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

[19] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Poverty_2009_2011_a.htm

وتشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الناتج المحلي الصناعي في القطاع سنة 2012، بالأسعار الجارية، بلغ 341.6 مليون دولار. ولا تتوفر أرقام لسنة 2013 بالأسعار نفسها؛ غير أن أرقام هذا الجهاز تشير إلى أن الناتج المحلي الصناعي في القطاع سنة 2013، بالأسعار الثابتة، بلغ 344 مليون دولار، وذلك باعتماد سنة 2010 كسنة أساس[20].

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في كل من القطاع والضفة 2008–2012 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[21]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع غزة	147.8	150.7	275	314.8	341.6
الضفة الغربية	898.3	1,004.2	1,167.1	1,278.9	1,523.3
القطاع والضفة	**1,046.1**	**1,154.9**	**1,442.1**	**1,593.7**	**1,864.9**

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في كل من القطاع والضفة 2008–2012 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

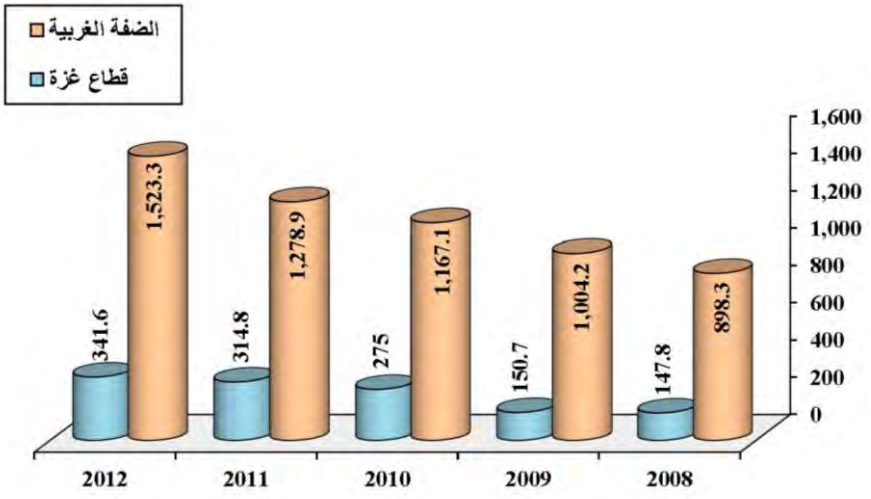

[20] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013).**

[21] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012.**

9. النشاط الزراعي:

تُعدُّ الزراعة نشاطاً تقليدياً مهماً يقوم على إنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية لحاجة السوقين المحلي والخارجي. وتشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الناتج المحلي الزراعي في القطاع سنة 2012، بالأسعار الجارية، بلغ 173.1 مليون دولار. ولا تتوفر أرقام لسنة 2013 بالأسعار نفسها؛ غير أن أرقام هذا الجهاز تشير إلى أن أن الناتج الزراعي في القطاع سنة 2013، بالأسعار الثابتة، بلغ 169 مليون دولار، وذلك باعتماد سنة 2010 كسنة أساس[22].

الناتج المحلي الإجمالي للزراعة وصيد الأسماك في كل من القطاع والضفة 2008–2012 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[23]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع غزة	173.1	174.9	200.1	241.2	173.1
الضفة الغربية	245.1	258.9	297.6	383.3	351.6
القطاع والضفة	**418.2**	**433.8**	**497.7**	**624.5**	**524.7**

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967.

الناتج المحلي الإجمالي للزراعة وصيد الأسماك في كل من القطاع والضفة 2008–2012 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

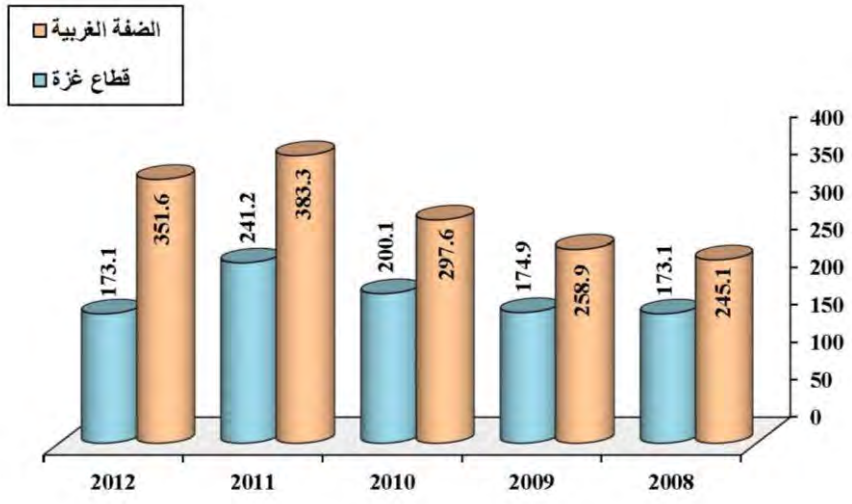

[22] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2013).**

[23] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2012.**

الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2008–2012 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[24]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**173.1**	**174.9**	**200.1**	**241.2**	**173.1**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**147.8**	**150.7**	**275**	**314.8**	**341.6**
– التعدين واستغلال المحاجر	–	–	–	–	1.3
– الصناعات التحويلية	29.2	36.6	157	192.1	242.8
– إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	111.1	105.7	113.2	113.5	83.1
– إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	7.5	8.4	4.8	9.2	14.4
الإنشاءات	**34.2**	**35.1**	**83**	**201**	**185.2**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**117.2**	**200.7**	**308.6**	**253.2**	**434.5**
النقل والتخزين	**9.2**	**12.8**	**18.4**	**21.1**	**27.2**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**52.2**	**41.2**	**35.4**	**38.1**	**43.5**
المعلومات والاتصالات	**5.7**	**6.9**	**6.3**	**7.7**	**12.8**
الخدمات	**481**	**583.9**	**642**	**705.7**	**706.5**
– أنشطة خدمات الإقامة والطعام	11.4	43.6	50.9	9	29.6
– الأنشطة العقارية والإيجارية	130.3	158.9	159.2	124.3	123.1
– الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.6	13.5	16.7	56.8	20.7
– أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	2.3	3.1	7	17.5	12.6
– التعليم	218.6	238	245.2	259.1	285.2
– الصحة والعمل الاجتماعي	90.8	97.5	99.9	159.7	166
– الفنون والترفيه والتسلية	2.6	7.6	10.1	5.4	10.2
– أنشطة الخدمات الأخرى	21.4	21.7	53	73.9	59.1
الإدارة العامة والدفاع	**379.3**	**459.1**	**632.2**	**734.7**	**730**
الخدمات المنزلية	**0**	**2.1**	**1.5**	**1.8**	**1.8**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	42−	30.9−	27.2−	26.4−	32.7−
الرسوم الجمركية	62.6	36.3	45	25.2	25.7
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	86.6	75.3	62.8	29.5	33.4
الناتج المحلي الإجمالي	**1,506.9**	**1,748.1**	**2,283.1**	**2,547.6**	**2,682.6**

ملاحظة: (–) تعني لا يوجد بيانات.

[24] انظر: **المرجع نفسه.**

ثالثاً: الأوضاع التعليمية

1. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي في قطاع غزة 690 مدرسة، للعام الدراسي 2014/2013. أما المدارس الحكومية في القطاع فقد بلغ عددها 395 مدرسة بنسبة 57.2% من مجموع مدارس القطاع. ويعوض نقص المدارس في القطاع إلى حدّ ما وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 245 مدرسة، في مقابل 97 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة الغربية. وتعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها أعداد أعلى من مواطني القطاع.

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من القطاع والضفة حسب نوع المدرسة 2014/2013[25]

البيان	مدارس حكومية	مدارس الأونروا	مدارس خاصة	المجموع
قطاع غزة	395	245	50	**690**
الضفة الغربية	1,668	97	329	**2,094**
القطاع والضفة	**2,063**	**342**	**379**	**2,784**

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من القطاع والضفة حسب نوع المدرسة 2014/2013

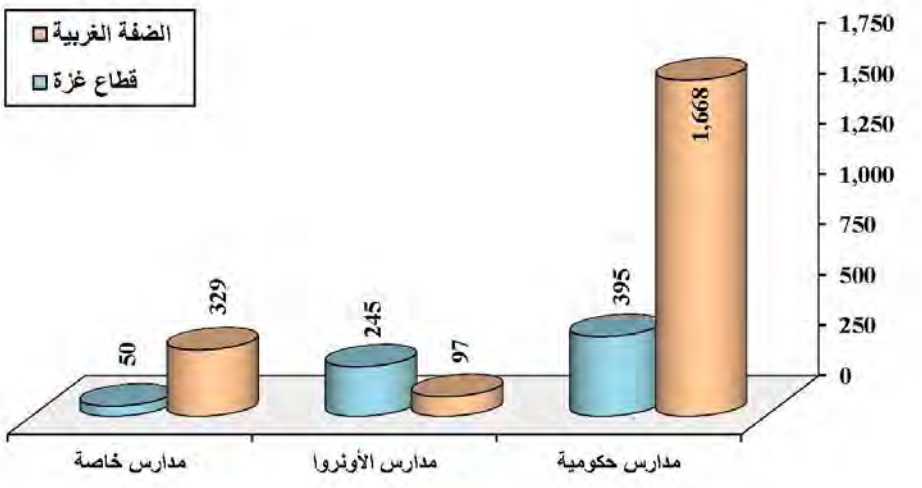

[25] انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في:
http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335

2. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليماً جامعياً تقليدياً لطلبتها. وتعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2013/2012 أن عدد طلبتها قد بلغ 21,327 طالباً، تليها الجامعة الإسلامية في غزة بـ 19,938 طالباً، ثم جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 17,094 طالباً. ويبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة 123,484 طالباً، موزعين على 54,936 طالباً في القطاع و68,548 طالباً في الضفة؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع تبلغ نحو 44.5% من الطلبة في الضفة والقطاع، مع العلم أن نسبة مواطني القطاع هي 38.6% من مجموع السكان في الضفة والقطاع. وهذا يعني أن نسبة التعليم الجامعي في القطاع هي أعلى من مثيلتها في الضفة[26].

ومن ناحية أخرى، فيظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات في قطاع غزة والضفة الغربية يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليماً تقليدياً 71,909 طالبات، مقابل 51,575 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2013/2012؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 58.2%، مقابل 41.8% من الطلاب الذكور. أما في قطاع غزة تحديداً، فبلغ عدد الطالبات الإناث في العام الدراسي 2013/2012 ما مجموعه 32,631 طالبة بنسبة 59.4% مقابل 22,305 طلاب بنسبة 40.6%. وهذه النسب قريبة من مثيلتها في الضفة الغربية[27]. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل لمساعدة أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها، كما أن هناك العديد من الطلاب الذكور يحظون بفرص دراسية بنسبة أعلى في الخارج.

---

[26] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، آب/ أغسطس 2013)، في: http://www.mohe.pna.ps/List/Daleel/Daleel2012-2013.pdf

[27] انظر: **المرجع نفسه.**

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في قطاع غزة حسب الجنس 2013/2012[28]

اسم الجامعة	الطلبة المسجلون		
	الذكور	الإناث	المجموع
الإسلامية/ غزة	7,774	12,164	**19,938**
الأقصى/ غزة	4,966	12,128	**17,094**
الأزهر/ غزة	7,089	7,473	**14,562**
فلسطين/ غزة	2,200	543	**2,743**
غزة	276	323	**599**
المجموع	22,305	32,631	**54,936**
النسبة المئوية (%)	40.6	59.4	**100**

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في قطاع غزة 2013/2012

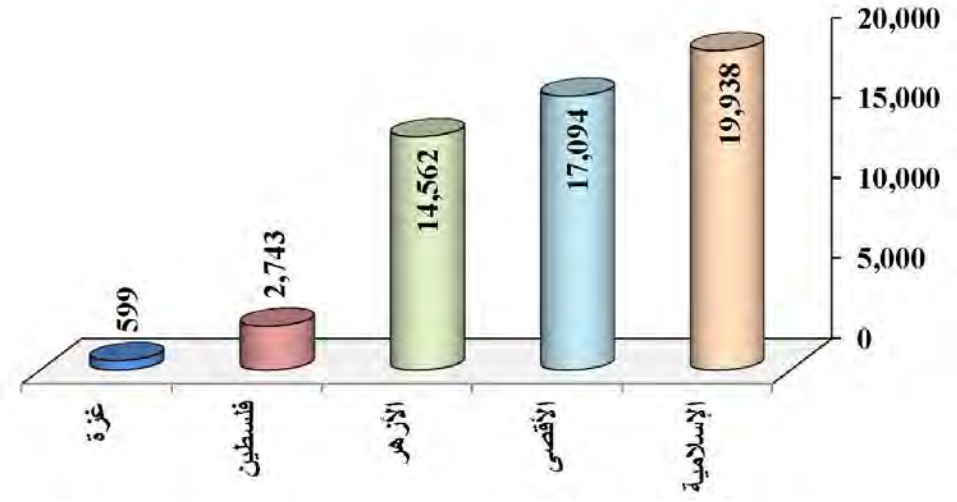

أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في قطاع غزة حسب الجنس 2013/2012

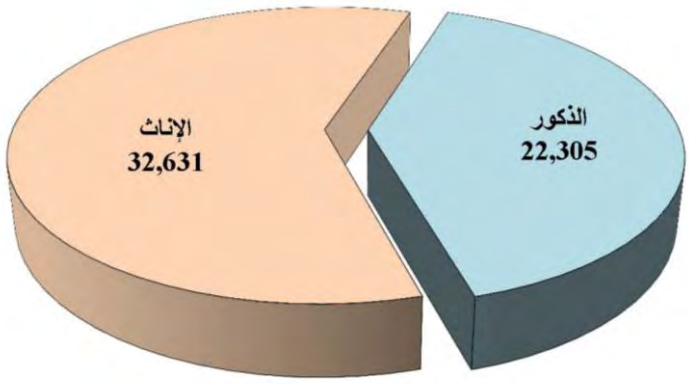

[28] انظر: **المرجع نفسه.**

رابعاً: الأوضاع الصحية

1. الخدمات الصحية:

بالرغم من تزايد عدد المستشفيات في الضفة والقطاع من 37 مستشفى منتصف سنة 1996 إلى 79 مستشفى منتصف سنة 2012، إلا أن معدل الأسرة لكل ألف مواطن لم يرتفع كثيراً؛ ويعود ذلك إلى تزايد عدد السكان خلال الفترة نفسها. ولكن تجدر الإشارة إلى تطور عدد المستشفيات والأَسِرَّة في قطاع غزة منذ سنة 1996 حتى سنة 2012، إذ كانت المستشفيات تشكل 16.2% فقط من العدد الإجمالي سنة 1996 في حين بلغت نسبتها 38% سنة 2012، كما ارتفع معدل الأَسِرَّة لكل ألف مواطن من 0.9 سنة 1996 إلى 1.4 سنة 2012[29].

وبالمقارنة مع عدد المستشفيات في "إسرائيل" فقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن عددها بلغ 373 مستشفى سنة 2012، بنسبة زيادة مقدراها 372.2% عن عدد المستشفيات الفلسطينية. أما عدد الأسرة فقد بلغ 43,589 سريراً بمعدل 5.5 سرير لكل ألف شخص تقريباً، أي نحو أربعة أضعاف المعدل الفلسطيني[30].

ويوضح الجدول التالي عدد المستشفيات والأَسِرَّة حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

عدد المستشفيات وعدد الأسرة لكل ألف من السكان في كل من القطاع والضفة 2012 (منتصف السنة)[31]

	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	الأسرة لكل ألف مواطن
قطاع غزة	30	2,344	1.4
الضفة الغربية	49	3,143	1.2
القطاع والضفة	79	5,487	1.3

[29] بالنسبة لسنة 1996، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "2"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book731.pdf

[30] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2013*, no. 64, table 6.6, 6.7 and 6.8, pp. 320–321,
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_06&CYear=2013
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_07&CYear=2013
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st06_08&CYear=2013

[31] بالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "13"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2012)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1949.pdf
وبالنسبة لسنة 2012، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "14"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، في:
www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2025.pdf

عدد المستشفيات وعدد الأسرة في كل من القطاع والضفة 2012 (منتصف السنة)

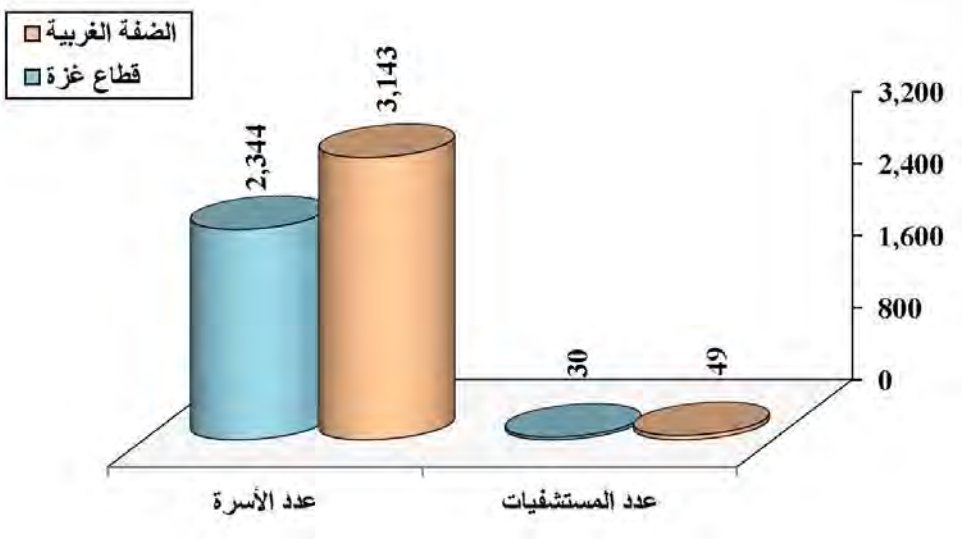

2. التأمين الصحي:

تشير البيانات إلى أن 82.2% من مواطني الضفة والقطاع لديهم على الأقل تأمين صحي واحد سنة 2011، بينما كانت نسبة المؤمنين لا تتخطى 61.5% سنة 1996. ويعتمد أغلب المواطنين على التأمين الصحي الحكومي، فضلاً عن وجود أنواع أخرى من التأمين كالخاص والإسرائيلي والتأمين التابع لوكالة الأونروا. ومن الجدير ذكره أن نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية حيث بلغت 97% سنة 2005 مقابل 74.3% في الضفة، وبلغت النسبة في القطاع 96.7% مقابل 73.2% في الضفة لسنة 2011.

نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في كل من القطاع والضفة حسب نوع التأمين الصحي 2011 (%)[32]

	نسبة المُؤَمِّنين	نوع التأمين الصحي							
		حكومي	وكالة الأونروا	خاص	حكومي ووكالة	حكومي وخاص	وكالة وخاص	إسرائيلي	أخرى
قطاع غزة	96.7	26.8	12.7	0.2	56.2	0.2	0.6	0	0
الضفة الغربية	73.2	44.7	9	2.2	8.1	0.3	0.4	8.2	0.3
القطاع والضفة	82.2	37.9	10.4	1.4	26.5	0.2	0.5	5.1	0.2

[32] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "14"**.

نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في كل من القطاع والضفة حسب نوع التأمين الصحي 2011 (%)

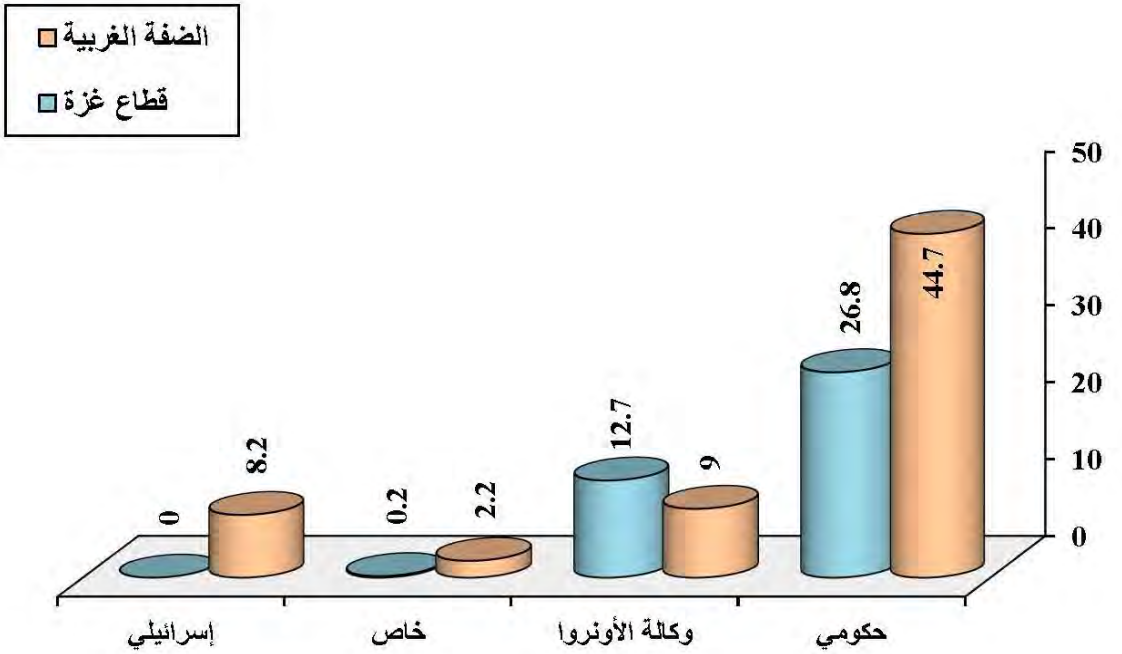

3. القوى العاملة:

تشير أرقام وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن أعداد القوى العاملة في قطاع غزة بلغت 7,639 سنة 2013؛ ومن اللافت للنظر أن عدد الأطباء البشريين وأطباء الأسنان في قطاع غزة يبلغ 2,039، بزيادة مقدارها 105.3% عن الضفة الغربية حيث بلغ عددهم 993. وتشير إحصاءات سنة 2013 إلى أن معدل الأطباء في قطاع غزة بلغ نحو 11.8 طبيب لكل 10 آلاف مواطن، بينما يبلغ المعدل نحو 3.6 أطباء لكل 10 آلاف مواطن في الضفة الغربية، وهو ما يعني أن معدل الأطباء في قطاع غزة مقارنة بعدد السكان يزيد عن ثلاثة أضعاف معدله في الضفة[33]. وهذا يعني أيضاً أن قطاع غزة يملك موارد بشرية متميزة على الصعيد الطبي، مما يجعل قطاعه الصحي قابلاً للنهوض وتلبية احتياجات النمو والتطور في القطاع. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة في القطاع.

[33] انظر: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، **التقرير الصحي السنوي 2013** (فلسطين: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – وزارة الصحة الفلسطينية، 2014)، في: http://www.moh.ps/attach/703.pdf

أعداد القوى العاملة في وزارة الصحة في قطاع غزة 2013[34]

المهنة		العدد
طبيب	عام	1,291
	اختصاص	510
أطباء أسنان		238
صيدلاني		227
ممرض		1,425
قابلة		78
مهن طبية مساندة		556
إدارة وخدمات		3,314
المجموع		**7,639**

[34] انظر: **المرجع نفسه.**

خامساً: الخسائر الأولية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع في الفترة 2014/7/7–2014/8/26 استمر 51 يوماً. ويعد هذا العدوان الذي أطلقت عليه "إسرائيل" عملية "الجرف الصامد" وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية حرب "العصف المأكول"، هو الحرب الثالثة التي تشنها "إسرائيل" على القطاع خلال ستّ سنوات؛ بعد حرب الفرقان 2008/12/27–2009/1/18، وحرب "حجارة السجيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وكان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي مارس سياسة الانتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكل كبير؛ وتمثلت الصورة الأبرز لذلك في عمليات القتل الجماعي للسكان العزّل في بيوتهم، ما يمثلُ انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

الشهداء:

تشير الإحصائية النهائية التي أعدها المرصد الأورومتوسطي إلى أن عدد الضحايا الإجمالي بلغ 2,147 شهيداً، منهم 530 طفلاً، و302 امرأة، و23 شهيداً من الطواقم الطبية، و16 صحفياً، و11 شهيداً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

الجرحى:

بلغ عدد الجرحى طوال فترة الحرب 10,870 جريحاً، تراوحت إصاباتهم بين متوسطة وطفيفة وخطيرة، منهم 3,303 طفلاً و2,101 امرأة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن ألف طفل على الأقل سيعانون من إعاقات دائمة[35].

الهجمات الإسرائيلية:

نفذه الجيش الإسرائيلي في أثناء الحرب 8,210 هجوماً صاروخياً، و15,736 هجوماً بالقذائف البحرية، و36,718 هجوماً بالقذائف المدفعية على قطاع غزة. وقال الأورومتوسطي في الإحصائية التي صدرت عنه، إن القوات المسلحة الإسرائيلية لم تأخذ بالتدابير اللازمة لحماية المدنيين، وشنت عليهم وعلى ممتلكاتهم هجمات عشوائية في العديد من الأحيان.[36]

[35] المرصد الأورومتوسطي، حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، 2014/8/28.

[36] المرجع نفسه.

دمار المنازل:

أدى العدوان إلى تدمير 17,132 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمِّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمِّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار[37]. أما وزير الأشغال العامة والإسكان في حكومة الوفاق الوطني مفيد الحساينة فقال: إن قوات الاحتلال دمرت بشكل كبير نحو 20 ألف وحدة سكنية، بحيث أصبحت غير صالحة للسكن، إضافة لقرابة 40 ألفاً بشكل جزئي ومتوسط وطفيف[38].

الأماكن الدينية:

أعلنت وزارة الأوقاف الفلسطينية في غزة أن جيش الاحتلال الإسرائيلي حسب وزارة الأوقاف الفلسطينية في غزة تمّ تدمير 71 مسجداً بشكل كامل، ونحو 200 مسجداً آخر بشكل جزئي استهدف، بالإضافة إلى المساجد، أكثر من 24 عقاراً وقفياً، و12 مقبرة، و6 لجان زكاة، وكنيسة، ومدرسة شرعية بغزة، وفرع كلية الدعوة الإسلامية شمال القطاع، ومديرية أوقاف غزة. وأن إجمالي الخسائر الخاصة بوزارة الأوقاف بلغت نحو 35 مليون دولار في حصر أولي غير نهائي[39].

المُهَجَّرون:

تجاوز عدد من هم بلا مأوى جراء هدم منازلهم 100 ألف شخص[40]. بالإضافة إلى أكثر من 300 ألف آخرين اضطروا للنزوح من أماكن سكنهم بسبب القصف والعدوان الإسرائيلي.

مجمل الخسائر الاقتصادية:

قدر المرصد الأورومتوسطي مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة بنحو 3.6 مليار دولار. غير أن مصادر رسمية، في وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الاقتصاد الوطني في الحكومة الفلسطينية، قدرت إجمالي الخسائر في حدود 6–8 مليار دولار[41].

---

[37] المرجع نفسه.

[38] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2014/8/24.

[39] انظر: صحيفة **القدس**، **القدس**، 2014/8/27؛ وحسب المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فقد تمّ تدمير 73 مسجداً بشكل كلي و205 آخر بشكل جزئي. انظر: صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2014/8/29؛ وحسب المرصد الأورومتوسطي، تسببت الهجمات الإسرائيلية بتدمير 171 مسجداً، دُمّر 62 منها بشكل كلي، و109 بشكل جزئي.

[40] المرصد الأورومتوسطي، مرجع سابق.

[41] انظر: صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2014/8/30؛ و**الأيام**، 2014/8/24.

قطاع الإسكان:

بناء على تقديرات وتقييمات خسائر الحروب السابقة الخاصة بأضرار الإسكان والمباني، قدر الخبير الاقتصادي ماهر الطباع الخسائر الأولية لقطاع الإسكان الخاص والمباني بقرابة 990 مليون دولار. ويضاف إلى ذلك تكاليف تقدر بنحو 100 مليون دولار لإزالة الركام والردم الخاص بالمنازل والمنشآت التى تمّ تدميرها، وفرزه وإعادة تدويره. كما يضاف إلى خسائر الإسكان تكاليف إيجار مساكن بديلة بمبلغ 80 مليون دولار، للذين دُمرت منازلهم بشكل كلي، لمدة ثلاث سنوات على أقل تقدير لحين إعادة إعمارها.

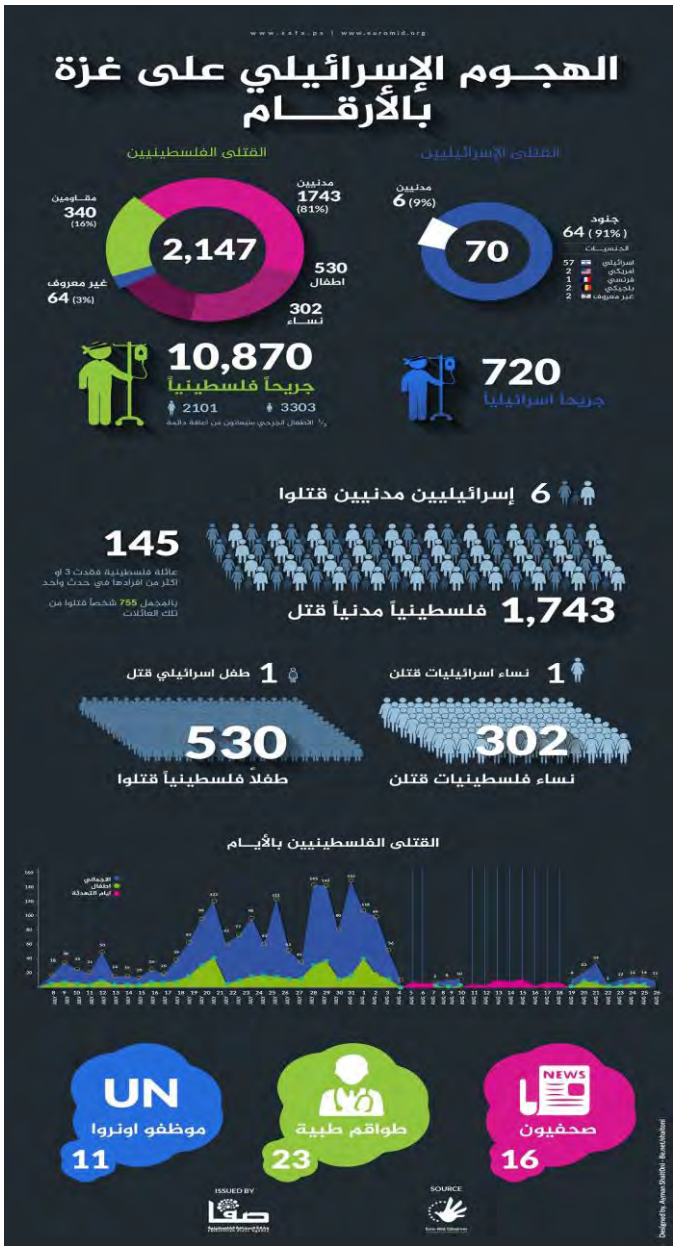

المصدر: وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

الكهرباء والماء والبيئة:

أفاد المرصد الأورومتوسطي بأن الاحتلال استهدف تسع محطات لمعالجة المياه، و18 منشأة كهربائية. وجاء في تقرير بيئي أولي أصدرته سلطة جودة البيئة في السلطة الفلسطينية، يتناول آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أنه أدى إلى تراكم أكثر من 50 ألف طن نفايات في الأزقة والشوارع، وأن قصف الاحتلال المتعمد أدى إلى تدمير عدد من محطات ضخّ المياه وتنقيتها، مما أثر بشكل مباشر على ما يزيد عن 700 ألف مواطن في غزة، من خلال حرمانهم من حقهم الطبيعي في مياه الشرب أو الاستحمام[42]. وأشار التقرير إلى أن نحو 70% من منشآت المياه تمّ تعطيلها نتيجة لاستهدافها مباشرة أو لانقطاع الطاقة والوقود عنها، وأدى القصف الإسرائيلي إلى تدمير محطة توليد الكهرباء، والتي تبلغ الطاقة الإنتاجية الكاملة لها 140 ميجا وات، وتغطي تقريباً 31.1% من احتياجات محافظات غزة الكهربائية، وتدمير شبكات نقل التيار الكهربائي حال دون وصول التيار الكهربائي إلى نحو 30% من سكان قطاع غزة[43].

المؤسسات الصناعية والتجارية:

سجل المرصد الأورومتوسطي استهداف العدوان 19 مؤسسة مالية ومصرفية، و372 مؤسسة صناعية وتجارية، إضافة إلى استهداف 55 قارب صيد. وذهبت تقديرات أخرى إلى أن العدوان الإسرائيلي دمر بشكل كلي أو جزئي نحو 500 منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة، هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة. وتقدر خسائرها الأولية المباشر بما يزيد عن 540 مليون دولار، وهي ثلاث أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في سنة 2008–2009[44].

ومن ضمن المصانع التي تمّ تدميرها بشكل متعمد، مصانع الباطون (الخرسانة) والتي وصل حجم الدمار فيها إلى 60%، وتعدُّ صناعة الباطون أو الخرسانة من أبرز الصناعات الأساسية والحيوية في القطاع الإنشائي، حيث تقف كافة أعمال البناء على هذه المادة الأساسية. ويحصل السوق الفلسطيني

---

[42] **الأيام**، 2014/8/27.

[43] **المرجع نفسه.**

[44] ماهر تيسير الطباع، "الخسائر الأولية الاقتصادية للحرب الثالثة على قطاع غزة تتجاوز خمسة مليارات دولار،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014/9/3، في: http://www.alzaytouna.net/permalink/77257.html

على كافة احتياجاته من الإسمنت من خلال الاستيراد، حيث تتوزع الكمية المستوردة بحسب المصدر كما يلي: "إسرائيل" 80%، الأردن 9%، أوروبا 6%، مصر 5%. وقال المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية فريد زقوت، إن 21 مصنعاً للباطون من أصل 32 مصنعاً موجودة في القطاع تمّ تدميرها خلال الحرب، أي أن 60% من المصانع توقفت عن العمل[45].

ونتيجة لتوقف الإنتاج في معظم الأنشطة الاقتصادية وإغلاق المنشآت الاقتصادية في القطاعات المختلفة طوال فترة الحرب (القطاع التجاري، والقطاع الصناعي، والقطاع السياحي، والقطاع الزراعي، والقطاع الخدماتي، والقطاع المصرفى)؛ فقد قدَّر الطباع الخسائر الأولية اليومية بسبب تعطل الإنتاج بنحو 7.6 مليون دولار، بناءً على قيمة الإنتاج اليومي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أي بإجمالي يقدر بنحو 387 مليون دولار خلال تلك الفترة من الحرب[46].

وانخفضت كمية الواردات إلى قطاع غزة خلال فترة الحرب بنسبة تصل إلى 58%، حيث بلغ متوسط عدد الشاحنات الواردة 107 شاحنة يومياً من أصل 250 شاحنة كانت ترد قبل الحرب الثالثة، وبلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة خلال فترة الحرب 5,481 شاحنة، وتعذر وصول ما يزيد عن 7,269 شاحنة إلى قطاع غزة[47].

المؤسسات التعليمية:

حسب المرصد الأورومتوسطي بلغ عدد المدارس المستهدفة 222 مدرسة، منها 141 مدرسة حكومية، 76 مدرسة منها تابعة لوكالة الأونروا، وخمس مدارس خاصة، فيما بلغ عدد الجامعات المستهدفة 6 جامعات. وأكد تقرير إحصائي أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي أن الأضرار التي لحقت بقطاع الأبنية المدرسية نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة بلغ 13 مليون دولار[48].

[45] موقع فلسطين أون لاين، 2014/8/30.

[46] ماهر تيسير الطباع، مرجع سابق.

[47] المرجع نفسه.

[48] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2014/8/31.

الصحة والإغاثة:

قصف العدوان عشرة مستشفيات، و19 مركزاً صحياً، و36 سيارة إسعاف. بينما وبلغ عدد الجمعيات الخيرية المستهدفة 48 جمعية، تقدم خدمات اجتماعية وإغاثية لما يزيد عن 200 ألف شخص[49].

النقل والمواصلات:

قالت وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية إن التقديرات الأولية لديها حول الخسائر الناجمة عن العدوان بلغت 12 مليون دولار، في الورش والكراجات، والسيارات الحكومية ومركبات الدفاع المدني، والمركبات التابعة للقطاع الصحي. وأشارت إلى أن الأضرار المتعلقة بالميناء تقدر بـ 5 ملايين دولار[50].

البطالة والفقر:

أكد الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، أن العدوان على غزة شلّ عمل أكثر من 360 ألف عامل، وأصبحت عوائلهم بدون معيل، وفاقت خسائرهم نحو 73 مليون دولار[51]. وبحسب ماهر الطباع فإنه نتيجة للضربات القاسية التي تعرضت لها المنظومة الاقتصادية، فمن المتوقع أن يزداد عدد الفقراء والمحرومين من حقهم في الحياة الكريمة، وأن تتجاوز معدلات البطالة في قطاع غزة 55%، كما أن ما يزيد عن 30 ألف شخص سوف ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل، وسوف ترتفع معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 60%[52].

---

[49] المرصد الأورومتوسطي، مرجع سابق.

[50] وكالة صفا، 2014/8/26.

[51] وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2014/8/24.

[52] ماهر تيسير الطباع، مرجع سابق.

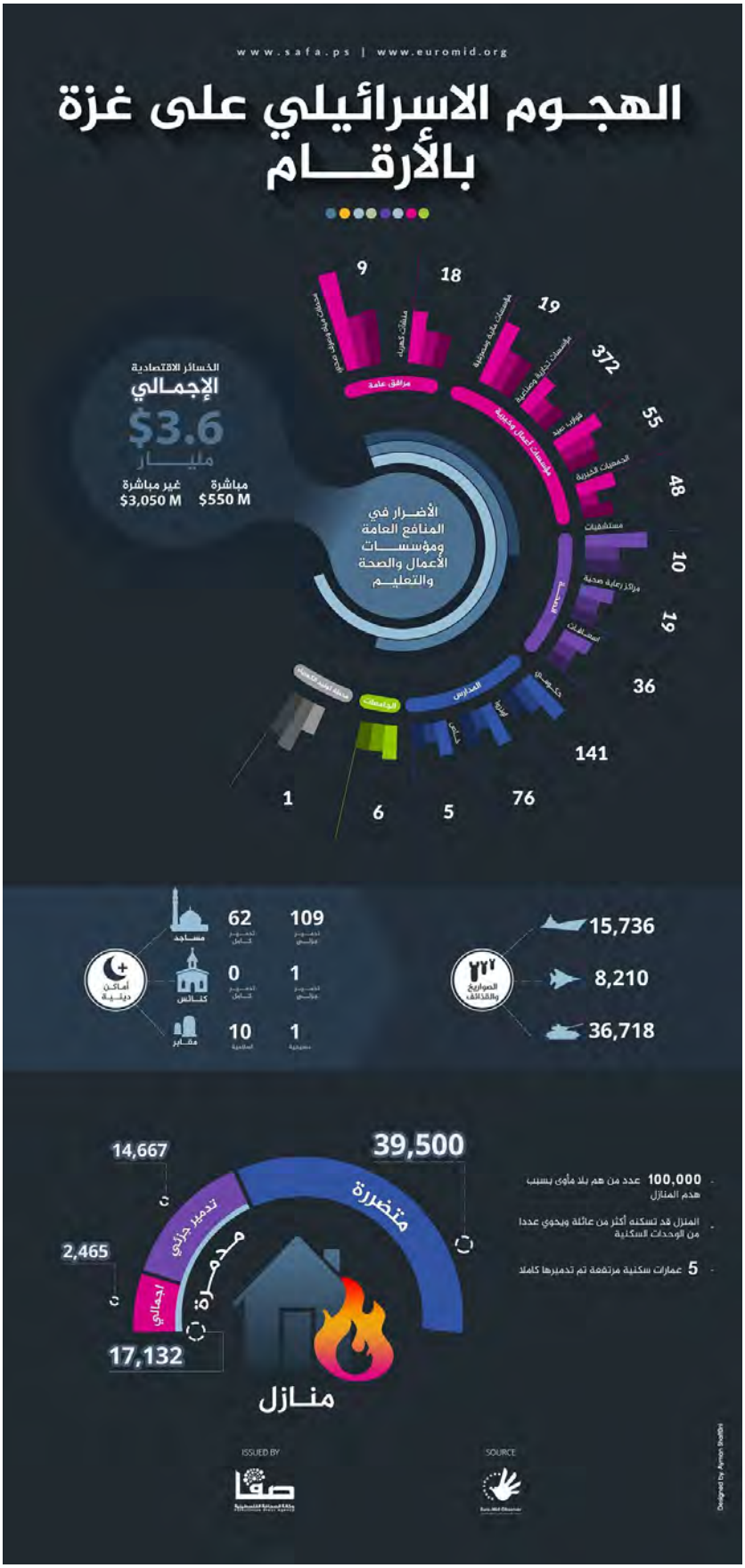

المصدر: وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

الاحتياجات الطارئة:

حسبما أعلن نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة إعمار قطاع غزة ووزير الاقتصاد في حكومة الوفاق الدكتور محمد مصطفى لصحيفة الحياة الجديدة فإن الحكومة بحاجة فورية لـ 300 مليون دولار لتوفير القضايا العاجلة لأهالي قطاع غزة[53]. كما أعلنت وزارة الأشغال أن قطاع غزة بحاجة فورية إلى خمسة آلاف منزل متنقل لإيواء النازحين[54]. وقد أعلنت وكالة الأونروا أنها ستدفع بدل إيجار لأصحاب المنازل المدمرة كلياً خلال العدوان الذي شنه الاحتلال على قطاع غزة، ومسؤول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يو أن دي بي). وأشار مفيد الحساينة إلى أن القطاع "يعاني من نقص في الوحدات السكنية قبل العدوان يقدر بنحو 75 ألف وحدة، ووصل الآن إلى 105 آلاف وحدة". وقال: "تمّ الاتفاق مع الأونروا ويو أن دي بي على دفع إيجار شهري للأسر المتضررة تتراوح بين 200 إلى 250 دولار للأسرة الواحدة"[55].

[53] **الحياة الجديدة**، 2014/8/31.

[54] **القدس العربي**، 2014/9/2.

[55] صحيفة **الحياة**، لندن، 2014/9/12.

سادساً: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار

تجب الإشارة ابتداء إلى أن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من فلسطين. وإذا كان القطاع يمثل حالة جغرافية خاصة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، فإنه ينبغي الإصرار على الوحدة الجغرافية الفلسطينية، ورفض الاحتلال وممارساته، ومواجهة محاولات عزل القطاع وفصله والاستفراد به.

بعد بضعة أشهر من الانسحاب الإسرائيلي البري من قطاع غزة، وفي إثر فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها الحكومة الفلسطينية دخل قطاع غزة (ومعه الضفة الغربية) في حالة حصار إسرائيلية قاسية؛ غير أن هذا الحصار أصبح خانقاً مع سيطرة حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس على القطاع منذ منتصف 2007، مع معاناته من ثلاثة حروب كبيرة نسبياً، كان آخرها في صيف 2014.

يحاول هذا الجزء من البحث أن يستعرض جوانب القوة والفرص المحتملة لتطوير القطاع، وتحديد عناصر الضعف والمخاطر المحتملة. كما يحاول تحديد أولويات التنمية والإعمار والمعايير الواجب مراعاتها في التنفيذ.

1. عناصر القوة والفرص المحتملة:

أ. الموارد البشرية:

يتمتع قطاع غزة بموارد بشرية متميزة، وبتوفُّر الكثير من الكفاءات في التخصصات المختلفة، كما يملك الكثير من الأيدي العاملة الماهرة، والإنسان الفلسطيني بشكل عام ذو طبيعة جادة وحيوية ومنتجة وطموحة. وقد انعكس واقع الاحتلال وممارساته في وجود حالة "رسالية" فلسطينية تشعر بالتحدي، وتسعى للتحرر، والاستفادة من الإمكانات المتاحة مهما كانت ضئيلة.

ويتمتع قطاع غزة (وفلسطين عموماً) بأحد أفضل مستويات محو الأمية في العالم العربي والإسلامي حيث تصل النسبة إلى 3.2%[56]. كما يتمتع بأحد أكبر نسب التعليم الجامعي حيث يدرس

[56] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education-1994-2013-11A3.htm

في جامعات غزة نحو 54,936 طالباً[57]. ويتمتع القطاع بنسبة مرتفعة من الأطباء والعاملين في القطاع الصحي تفوق مثيلتها في الضفة الغربية وفي العديد من البلدان العربية.

وإذا ما أخذنا "الوجه الإيجابي" من ناحية اقتصادية بحتة لاتساع ظاهرتي البطالة والفقر، فإن توفير الأيدي العاملة وبرواتب معقولة، يسهل القيام بالكثير من المشاريع التي لن تعاني من ميزانيات مرهقة بشأن التكاليف والرواتب والأجور.

إن فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي تظل متاحة كأحد السيناريوهات المهمة من خلال التوسع الإنتاجي الوطني في العديد من القطاعات والأنشطة التي تلبي حاجة السوق المحلية على الأقل، وذلك في إطار سياسة أو إستراتيجية "إحلال الواردات"، باعتبار أن السوق المحلي تُشكل طلباً عالياً على الكثير من السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية. مع الأخذ في الحسبان توفر قدر من مقومات الإنتاج محلياً، من خلال المؤسسات والوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص.

إن مثل هذه السياسة كفيلة بتحقيق العديد من المزايا وأبرزها: استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية المعطلة نتيجة القيود الإسرائيلية أو نتيجة تعرضها للتدمير، كذلك فإن هذه السياسة تعمل على امتصاص أعداد من القوى العاملة الباحثة عن العمل والتي يتوفر لها القدرات والمهارات الإنتاجية. كما أن هذه السياسة تسمح بالتوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة التي تستدعيها متطلبات الاستثمار الجديد.

ب. الانسحاب الإسرائيلي:

وفَّر الانسحاب الإسرائيلي البري من قطاع غزة في خريف 2005 سقفاً أعلى من حرية التنقل والعمل داخل القطاع. واسترجع الفلسطينيون الأراضي التي صادرتها المغتصبات (المستعمرات) الإسرائيلية، والتي تصل إلى نحو 40% من مساحة القطاع. وأمكن للفلسطينيين إدارة شؤونهم الداخلية بعيداً عن إدارة الاحتلال وعن هيمنته المباشرة.

ج. المنفذ البحري:

يتمتع قطاع غزة بساحل على البحر المتوسط يزيد طوله عن 40 كيلومتراً، مما يوفر فرصاً واسعة للتجارة الخارجية مع باقي دول العالم، ويُسهِّل عمليات الاستيراد والتصدير والتنمية وإعادة الإعمار،

[57] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2012 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**.

من خلال التعامل المباشر للقطاع مع العالم الخارجي. وبالطبع، فإن ذلك مرتبط بفكّ الاحتلال الإسرائيلي لحصاره البحري عن القطاع.

د. التواصل البري مع مصر:

بغض النظر عن الظروف الخاصة التي تعيشها مصر، فإن قطاع غزة يمثّل عمقاً استراتيجياً لمصر، وهو جزء من أمنها القومي، وخضع لإدارتها نحو 19 عاماً (1948–1967). ومصر لها مكانتها الحيوية المركزية في العالم العربي والإسلامي وفي إفريقيا، ولها دورها الأساسي في القضية الفلسطينية. وحدود القطاع مع مصر يمثّل عنصر قوة للقطاع حالما تسترجع مصر عناصر قوتها ودورها الوطني والقومي والإسلامي والنهضوي.

هـ. الغاز:

في سنة 1999 تمّ اكتشاف حقلين للغاز على بعد نحو ثلاثين كيلومتراً في البحر المتوسط قبالة سواحل قطاع غزة. والحقل الأول يقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية للقطاع، أما الحقل الثاني فيدخل ضمن المنطقة الحدودية مع "إسرائيل". ويبلغ حجم الغاز المكتشف حوالي 33 مليار متر مكعب؛ وهو يكفي حاجة قطاع غزة والضفة الغربية لمدة 25 سنة. وقد قامت "إسرائيل" بتعطيل العمل فيه في أجواء انتفاضة الأقصى منّ سنة 2000، وفي ظروف حصار قطاع غزة. ثم عادت للتفاوض مع السلطة الفلسطينية بشأنه خصوصاً في السنتين الماضيتين (2012–2013). وبادر رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله بالإعلان أن فلسطين ستكون منتجة للغاز سنة 2017. ويوفر حقل الغاز فرصاً استثمارية مهمة للقطاع، ويفك حاجتها للطاقة، غير أن الاستثمار في الحقل يحتاج لنحو 1.5 مليار دولار، ومع ذلك فهي عملية مجدية اقتصادياً واستراتيجياً.

2. المخاطر والتحديات:

أ. الاحتلال الإسرائيلي:

وقع قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967، وعانى بشكل هائل من السياسات القمعية الإسرائيلية التي جعلت من القطاع (والضفة) تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وحرمته من النمو الطبيعي، وتحكمت في صادراته وارداته ومنافذه البرية والبحرية والجوية، ومنعته من تكوين بيئة استثمارية وانتاجية حقيقية؛ كما حرمته من البنى التحتية اللازمة لنهوضه. وما زال

القطاع يعاني من تأثير هذه السياسات حتى بعد انسحاب قوات الاحتلال منه في خريف 2005. والقطاع ما زال يُعدّ منطقة محتلة في عرف القانون الدولي، بسبب استمرار سيطرة "إسرائيل" على منافذه المختلفة، وعدم إعطائه حريته الكاملة في التصرف بها.

من جهة أخرى، فإن الاحتلال الإسرائيلي ما زال جاثماً على الضفة الغربية، وبالتالي فإن حكومة التوافق الوطني الموجودة في رام الله والتي يفترض أن تدير قطاع غزة، قد تجد نفسها ملزمة بإجراءات واشتراطات الاحتلال الإسرائيلي، وما يرتبط بذلك من اتفاقات وترتيبات اقتصادية (بروتوكول باريس)، وتحويل أموال، وإجراءات أمنية وسياسية على الأرض، مما قد يُعقد أي عملية إصلاحية على الأرض.

ب. الحصار:

يعاني قطاع غزة من حصار إسرائيلي منهجي وقاسٍ، خصوصاً منذ فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها للحكومة سنة 2006. وهو حصار يستهدف إفشال حكومة حماس وإسقاطها. وبالرغم من فشل الإسرائيليين في ذلك، إلا أن الحصار تسبب في معاناة هائلة لأهل قطاع غزة، انعكست على زيادة نسب الفقر والبطالة، وحرمان القطاع من استيراد معظم احتياجاته، وكذلك حرمانه من تصدير منتجاته. كما حرم الحصار القطاع من استخدام منافذه البحرية والجوية... وحرمه من حرية حركة الأفراد بشكل كبير...، بالإضافة إلى حرمانه من فرص الإعمار وإعادة الإعمار إلا ضمن الشروط والمعطيات التي يسعى الطرف الإسرائيلي لفرضها. وبالتالي تحوَّل قطاع غزة عملياً إلى أكبر سجن (بسماء مفتوحة) في العالم. وقد أدى كل ذلك إلى أن يعمل القطاع بأقل من نصف إمكاناته، وأن يكون الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه أقل من نصف المتوقع فيما لو رُفع الحصار.

وما زال الحصار الإسرائيلي قائماً بدرجات متفاوتة، وما زالت "إسرائيل" تربط تخفيف الحصار أو فكه بشروط مرتبطة بوقف العمل المقاوم ونزع أسلحة المقاومة، وتولي الحكومة الفلسطينية في رام الله مسألة إدارة القطاع، كما تربط السماح باستخدام الميناء والمطار بقضايا الحلّ النهائي والتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني.

ج. الانقسام الفلسطيني:

يعيش المشروع الوطني الفلسطيني حالة انقسام كبيرة بين مشروعين يتبنى أحدهما مسار التسوية السلمية ويتبنى الآخر مسار المقاومة المسلحة. وبينما يحظى مسار التسوية بتبني قيادة منظمة التحرير وقيادة السلطة في رام الله وبدعم حركة فتح وبدعم إقليمي ودولي، فإن مسار المقاومة يحظى بدعم جزء لا يستهان به من الشعب الفلسطيني، وبشرعية شعبية مكنته من الفوز في الانتخابات سنة 2006، ومن الصمود وقيادة قطاع غزة نحو سبع سنوات. وبالرغم من اتفاق المصالحة بين الطرفين (2011/5/4)، وبالرغم من تنازل حكومة تسيير الأعمال بقيادة إسماعيل هنية عن إدارة قطاع غزة، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في أوائل حزيران/ يونيو 2014، إلا أن مؤشرات الخلاف ما تزال قائمة، وما تزال روح المغالبة (وليس المشاركة) تحكم علاقة الطرفين. وقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً للانقسام طوال سنوات، وتأثرت بذلك مؤسساته التمثيلية والقيادية، وقدراته على التعبئة والتحشيد للشعب الفلسطيني، وفي إيجاد سبل الدعم للقضية عربياً ودولياً....

وليس من المستبعد أن يعود التوتر بين الطرفين، خصوصاً في أجواء بيئة إقليمية قد تشَّجع طرفاً ضدّ الآخر؛ وفي وقت يتعطل فيه مسار التسوية، بينما تسعى، من جهة أخرى، أطراف مختلفة لاجتثاث تيارات المقاومة وتيارات "الإسلام السياسي".

د. اتفاقات التسوية المبرمة:

أبقى اتفاق أوسلو 1993 من ناحية عملية على الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وجاء ما يُسمى "بروتوكول باريس" ليكرس هذه الهيمنة من ناحية اقتصادية، وليضمن أن اقتصاد السلطة الفلسطينية الناشئ لن يضر بأي حال المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ولن يتعارض معه، وأنه سيقدم أداء وظيفياً استهلاكياً، وأنه لا يملك مقومات الوقوف على قدميه، وأنه فاقد للسيادة. هذا البروتوكول لم ينقل القرار الاقتصادي للطرف الفلسطيني، وحتى لم يجعله شريكاً في تقرير مسار الاقتصاد الفلسطيني[58].

إن خروج الحكومة التي قادتها حماس في غزة وقوى المقاومة عن طوع اتفاقات أوسلو ومستتبعاتها، أعطى فرصة لفرض الإرادة الفلسطينية على الاحتلال الإسرائيلي، غير أنه مهدّد مرة

[58] حسين أبو النمل، "الاقتصاد السياسي لأوسلو 1993–2013 ومقدماته 1967–1993،" في محسن محمد صالح (محرر)، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة في التجربة والأداء 1994–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014). (كتاب تحت الطبع)

أخرى بمحاولات إدخال القطاع في "بيت الطاعة"، في ظلّ حكومة التوافق وفي ظلّ الرئاسة الفلسطينية الحالية، وإصرارها المستمر على مسار التسوية والالتزام بالاتفاقات المبرمة.

هـ. المال السياسي:

تعتمد السلطة الفلسطينية في رام الله في ميزانيتها على الدعم الخارجي بشكل كبير. وقد بلغ إجمالي المنح والمساعدات الخارجية 58.5% من إجمالي إيرادات السلطة سنة 2013، ووصل هذا الإجمالي إلى 63% من إجمالي إيراداتها في ميزانية 2014. ومعظم الدول المانحة هي دول غربية تربط عملية دعمها بمسار التسوية السلمية، وبالتزام السلطة باتفاقياتها وتعهداتها مع "إسرائيل". وبالتالي فهذا المال مشروط بقيام السلطة بالوظائف المتوقعة منها؛ وعلى رأسها "نبذ الإرهاب" والعنف، والالتزام بأمن "إسرائيل"، ومنع المقاومة المسلحة ومكافحتها. كما أن الطرف الإسرائيلي الذي يتولى تحصيل الضرائب عن التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ نحو 60% من مجمل إيرادات السلطة (بعد استثناء المساعدات الخارجية) يسعى إلى توظيف هذا المال سياسياً باستخدامه وسيلة ضغط على السلطة، وتجميده وعدم تسليمه في حال لم تُنفذ اشتراطاته، أو لم تلتزم بمعاييره وفق فهمه وتفسيره للأمور.

وبحسب د. حسين أبو النمل فقد "صرنا أمام مفارقة في الاقتصاد السياسي، هي أي تكّلف سلطة محلية فلسطينية بحماية عدو خارجي يحتلها هو "إسرائيل"، لكن عدوها هذا يسهم بتمويل بعض موازنة السلطة الفلسطينية، من حساب بعض ما يقتطعه من مواطنيها، لتقوم بمهمتها في حراسة أمن عدوها"[59]!!

والخشية هنا أن تنشغل قيادة السلطة في رام الله بعد توليها إدارة حكومة الوفاق وضمّ غزة نحت جناحها، بالالتزام بإملاءات المال السياسي في تطبيق برامجها في القطاع. وقد يؤدي أي إصرار إسرائيلي أو من الدول المانحة على تهميش حماس والجهاد الإسلامي...، أو نزع سلاح المقاومة إلى صراع داخلي مدمر وإلى تفجير ملف المصالحة الفلسطينية. كما قد يؤدي إلى تعطيل ملفات الإعمار وإعادة البناء في سبيل ابتزاز قوى المقاومة وإظهارها وكأنها السبب في إغلاق المعابر ومنع الإغاثة وبرامج الإعمار.

[59] **المرجع نفسه.**

و. إشكالية المساحة والجغرافيا:

لا تزيد مساحة قطاع غزة عن 363 كم^2، يقيم على أرضه نحو 1.8 مليون فلسطيني، بمعدل كثافة يصل إلى نحو 4,960 شخصاً لكل كيلو متر مربع؛ وهو ما يُعدّ أحد أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية. ويترافق مع ذلك محدودية الأراضي المتاحة للاستثمار والبناء، وصعوبة التوسع الزراعي والصناعي.

ويعاني القطاع من وجود الاحتلال الإسرائيلي على حدوده الشمالية والشرقية، ومن حرمانه من استخدام سواحله بِحُرية، ومن أن المنفذ العربي الوحيد (معبر رفح) مع مصر معطل في معظم الأحيان منذ سنوات.

والقطاع بمجمله ذو طبيعة منبسطة، تجعل من الصعب حمايته، وتجعله مكشوفاً للغارات الجوية. ولو لم تبدع المقاومة في حفر الأنفاق وتقدم أداء بطولياً في مواجهة الاحتلال لربما أمكن اجتياح القطاع بسرعة.

ز. الموارد الأولية:

يُعدّ قطاع غزة فقيراً في الموارد الأولية كالبترول والمعادن والأخشاب... مما يقلص فرص الاستثمار والاعتماد على الذات، ويُضعف عمليات الإنتاج الصناعي؛ ويجعله بذلك معتمداً على الاستيراد لتوفير الكثير من احتياجاته ومتطلبات نموه. وهذا يرفع تكاليف الإنتاج، كما يجعل للحصار الإسرائيلي والإغلاق المصري تأثيراً كبيراً على وضعه الاقتصادي.

ح. الدمار:

عانى قطاع غزة منذ ثلاثة حروب مدمرة في السنوات القليلة الماضية؛ دمرت آلاف الوحدات السكنية والبنى التحتية والمباني الحكومية والمصانع والمزارع ومحطات تحلية المياه والكهرباء والكثير من المدارس...

وبلغ مجمل خسائر القطاع من الحرب التي شُنَّت عليه في نهاية 2008 وأوائل 2009 حوالي ملياري دولار، كما خسر نحو أربعة مليارات دولار على الأقل في الحرب عليه في صيف 2014.

هناك الكثير من الوحدات السكنية التي تعرضت للدمار في الحرب الأولى لم يتم إعادة إعمارها بعد. ومن المتوقع إذا ما استمرت محاولات التعطيل الإسرائيلي، والتباطؤ المصري والعربي والدولي...

أن تأخذ عملية إعادة الإعمار سنوات عديدة. وأن تستمر معاناة أهل القطاع فترات طويلة ويُتركوا "لتتعفن جراحهم" بينما يتم ابتزازهم سياسياً وأمنياً.

ط. تراجع المناخ الاستثماري:

وهو المناخ الواجب تهيئته للمستثمرين سواء فيما يتعلق بالاستثمار المحلي من المقيمين في القطاع أم بالاستثمار الخارجي من غير المقيمين؛ خصوصاً بعد تكرار قيام "إسرائيل" بشن حروب مدمرة خلال سنوات قليلة (واحتمال قيامها باعتداءات جديدة)، واستهدافها للمنشآت والوحدات الإنتاجية التي نجحت في تحقيق مستوى عال من الجودة والقدرة على منافسة البديل الأجنبي. وهذا يجعل عملية الاستثمار عملية تتسم بالمجازفة، وبارتفاع نسبة المخاطرة برأس المال. يضاف إلى ذلك تعقيدات الحصار، وصعوبات الاستيراد والتصدير.

ي. البيئة الإقليمية:

تشهد البيئة الإقليمية المحيطة بقطاع غزة (وبفلسطين المحتلة عموماً) منذ مطلع سنة 2011 حالة من الثورات والتغيرات والاضطرابات، كما تشهد صراعاً بين القوى المحلية وتدخلات من قوى إقليمية ودولية لدعم طرف على آخر. هذه الحالة من اللا استقرار انعكست سلباً على الدول والشعوب العربية وقدرتها على دعم القضية الفلسطينية. ثم إن حالة الإنهاك والتردي الاقتصادي والأمني الذي عانت منه البلدان، مع تزايد الانقسامات والصراعات الطائفية والعرقية، وفَّرت بيئة استراتيجية تكاد تكون مثالية للطرف الإسرائيلي، الذي وجد نفسه في وضع مريح جداً. وقد أسهم في تقوية وضعه انشغال بعض الأنظمة بمطاردة "الإسلام السياسي"، ورغبتها في إغلاق ملف المقاومة الفلسطينية المحسوبة على التيار الإسلامي. غير أن الوضع القوي الذي تتمتع به التيارا ت الإسلامية في قطاع غزة يجعلها مكوناً جوهرياً في أي مصالحة وطنية، وفي أي عملية نهضوية واقتصادية فلسطينية. وأي محاولة لضرب هذه التيارات قد يؤدي إلى تفجير الأوضاع والنزاعات.

من جهة أخرى، فإن النظام المصري بقيادة السيسي له موقف سلبي جداً تجاه حركة حماس، وقد سعى عملياً إلى تشديد الخناق عليها من خلال تدمير معظم الأنفاق بين قطاع غزة ومصر (أكثر من 1,660 نفقاً)، ومن خلال إغلاق معبر رفح في وجه حركة الأفراد في معظم الأوقات. كما أن موقف النظام المصري وعدد من الأنظمة العربية لم يكن إيجابياً تجاه قوى المقاومة في قطاع غزة وفي مواجهة العدوان

الإسرائيلي. ولذلك فإن الاستمرار في إغلاق معبر رفح لفترات طويلة وتضييق العبور من خلاله، والقيام بدعم طرف فلسطيني ضدّ آخر... قد يُشكِّل بيئة إقليمية مُعوقة للعملية التنموية في قطاع غزة.

ك. البيئة الدولية:

إن الولايات المتحدة وحلفاؤها ممن لهم دور حاسم في صناعة القرارات والتوجهات الدولية وفّروا غطاء للعدوان الإسرائيلي على القطاع، وتعاطفوا مع "إسرائيل" كدولة فوق القانون، ورفضوا أن يضعوا حدّاً للسلوك الإسرائيلي العدواني المدمر والمتعجرف؛ كما لم يقوموا بأي عمل جاد يجبر الطرف الإسرائيلي على رفع الحصار عن قطاع غزة... ومن المحتمل جداً أن تسكت هذه المنظومة الدولية عن أي عملية تعويق إسرائيلية لفكّ الحصار أو لإعادة الإعمار. كما أن هذه المنظومة ستربط عملية تقديم المساعدات لإعادة الإعمار بشروط سياسية يتم السعي لفرضها على الجانب الفلسطيني، من قبيل وقف المقاومة أو نزع سلاحها أو فرض شروط الرباعية الدولية أو تهميش التيارات الإسلامية... وكل ذلك يدخل في إطار ابتزاز الحاجات الإنسانية للقطاع، أو لتطويع البرنامج الوطني الفلسطيني ليلبي رغبات الاحتلال بدلاً من التخلص من الاحتلال.

3. من أبرز أولويات الاستثمار والتنمية الاقتصادية:

يسمح الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة اقتصاد بإحداث نقلة نوعية في مجالات عديدة أبرزها:

أ. القطاع الإنشائي:

وهو يغطي الاحتياجات الإسكانية خاصة وأن قطاع غزة لديه عجز كبير في هذا الميدان، يقدر بنحو 70 ألف وحدة سكنية، مع الحاجة إلى ما بين 10–15 ألف وحدة إضافية سنويا، وذلك لتغطية متطلبات الراغبين في الزواج، وكذلك متطلبات النمو الطبيعي السنوي الناشئ عن النمو السكاني المرتفع، بجانب الحاجة للإحلال البديل عن الوحدات السكنية المتقادمة.

ويرتبط بما سبق الحاجة لترميم وإعادة إعمار عشرات الآلاف من الوحدات السكنية التي تم استهدافها خلال الحرب الأخيرة (تموز/ يوليو–آب/ أغسطس 2014).

ب. قطاع تكنولوجيا المعلومات:

وهو من القطاعات الأخرى الواعدة، ويستطيع تجاوز عقبات الحصار وكافة القيود التي تفرض على المعابر الحدودية، وهو من الأنشطة التي يتوفر فيها كوادر بشرية تتصف بمستويات عالية من المهارة وأمامها سوقا خارجية واسعة، جنباً إلى السوق المحلية. ومن دلائل ذلك اختيار شركتين فلسطينيتين ضمن أفضل الشركات الناشئة عالميا وذلك كإنجاز مهم وغير مسبوق على صعيد قطاع الانترنت على المستوى العالمي، الذي يتيح المشاركة في مؤتمر دبلن للانترنت إلى جانب الشركات العالمية العملاقة في خطوة تؤدي إلى تبادل الخبرات وتشبيك العلاقات بما يخدم قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين ويضعها على مستوى الريادة في هذا المجال[60].

4. معايير يجب وضعها في معالجة الدمار الناتج عن العدوان الإسرائيلي:

هناك حاجة ضرورية لإرساء قواعد وضوابط ومعايير يمكن الاستناد إليها في معالجة دمار هذا العدوان الإسرائيلي وأبرزها:

أ. الاستناد إلى بنك معلومات يوفر بيانات دقيقة ومفصلة عن الأضرار التي تعرضت لها مناحي الحياة المختلفة في غزة بدءاً بعدد الشهداء وعدد الجرحى، وحالات الأمراض المزمنة والأمراض النفسية، مع التصنيف النوعي والعمري. ثم البيانات المتعلقة بالمباني التي دمرت كلياً أو جزئياً، ويشمل ذلك المباني على اختلاف أنواعها كالإسكان والمباني التعليمية والصحية والمرافق العامة والخاصة والممتلكات المنقولة وغير المنقولة، كالسيارات والأراضي الزراعية والمصانع والمتاجر وغيرها. بحيث تعبر هذه البيانات بشكل دقيق عن حالات التدمير المختلفة، بما في ذلك حصر كميات الركام الضخمة، إضافة إلى تحديد المعدات الهندسية الثقيلة التي تستخدم في هدم بقايا الأنقاض الواجب إزالتها ونقلها والتخلص منها، إلى جانب خطوات أعمال الترميم وإعادة الإعمار، مع التوصل لتقديرات مالية واقعية دون إفراط أو تفريط.

ب. الارتكاز لضوابط مرتبطة بالتخطيط الهيكلي لاحتياجات ومتطلبات المستقبل القريب والبعيد لقطاع غزة، أخذا في الحسبان ضيق المساحة الأرضية، والتي لا تتجاوز 363 كم مربعاً، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والكثافة السكانية العالية، ومشاكل البنية التحتية المزمنة كنقص إمدادات الكهرباء بشكل حاد وتراكم كميات الصرف الصحي غير المعالجة، وتلوث وملوحة مياه الشرب، وعدم

[60] **الحياة الجديدة**، 2014/9/2.

صلاحيتها للاستخدام الآدمي. وتلوث شاطئ البحر الذي يعدّ المتنفس الرئيس لسكان قطاع غزة بحيث أن هذا التلوث قد انتقل إلى الثروة السمكية.

ج. إن الاطلاع على المعايير الدولية المعمول بها في مختلف بلدان العالم على مستوى المنظمات الدولية الصحية والتعليمية والبيئية وحقوق الإنسان تشكل أساساً لما يمكن القياس عليه من الحد الأدنى الواجب التقيد به والالتزام بمستوياته، لأغراض متطلبات حياة الإنسان الغذائية والصحية والبيئية، وبما يتفق مع خصوصية قطاع غزة من حيث ضيق المساحة الأرضية المخصصة للاستخدامات المختلفة، ومن حيث التسارع الملموس في معدل النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية.

5. نحو استخدام فعَّال للأموال والمساعدات بصورة تلبي احتياجات المتضررين:

في ظل الارتفاع الهائل لتكلفة أعمال الترميم وإعادة الإعمار وصعوبات توفير الأموال اللازمة للوفاء بهذه المتطلبات، مع تردد الكثير من الدول المانحة في تقديم ما يمكن تخصيصه لهذا الغرض، تبقى الحاجة ملحة للاستخدام الفعال للأموال والمساعدات بصورة تلبي احتياجات مختلف المتضررين. وعليه يمكن تصنيف الاحتياجات الواجب الوفاء بها على النحو التالي:

أ. الاحتياجات الإنسانية الاغاثية والإيوائية الضرورية والعاجلة: من منطلق وجود عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت مصادر دخلها أو ثرواتها، وفقدت مساكنها وما زالت تقيم في مراكز إيواء مؤقتة كمدارس الوكالة أو الحكومة أو لدى الأهل والأقارب والأصدقاء أو في خيام لا تفي بالاحتياجات الآدمية صيفاً أو شتاء. مما يستلزم أن يتوفر لهذه الشريحة وسائل الإيواء التي تحافظ على كرامة الإنسان، وتوفر متطلباته الضرورية إضافة للاحتياجات الغذائية والإغاثية الضرورية. علما بأن هذه الفترة تتزامن مع بداية الموسم الدراسي للتعليم العام والتعليم الجامعي، مما يعني ضرورة توفير احتياجات نقدية للمتضررين بخلاف الاحتياجات الإيوائية والإغاثية الغذائية.

ب. يأتي في المرتبة التالية وبشكل متزامن معالجة المشكلات الحيوية المزمنة للبنية التحتية التي أشارت إليها التقارير الدولية في مناسبات عدة، والمتضمنة عدم صلاحية غزة للعيش بدءاً من عام 2020 استناداً لأوضاع المعيشة والبنى التحتية والبيئية السائدة. وهي بدورها تحتاج إلى حلول جذرية وليست مؤقتة، متمثلة في إمدادات الكهرباء التي تعاني من نقص شديد عبر السنوات الثمانية الماضية، والتي أضرت كثيرا بمختلف شرائح المجتمع.

ثم انخفاض مستويات المنسوب المائي للخزانات الجوفية مع ارتفاع درجة ملوحة المياه وتصاعد معدلات التلوث بشكل يجعل نحو 90% من مياه الشرب غير صالحة للاستخدام الآدمي. أو لاستخدامات الري، مما يجعل المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة السمكية لا تتفق مع معايير السلامة للاستخدام الآدمي، إضافة إلى تلوث الأرض وتلوث الهواء، مما يفاقم المشكلات البيئية المتراكمة.

ج. إن الشروع في الوفاء بالمتطلبات الإغاثية والإيوائية السابق ذكرها إضافة إلى معالجة مشكلات البنية التحتية يوفر المناخ لأعمال الترميم وإعادة الإعمار في ظروف أفضل وأوفر حظا، ومما يهيئ من جديد فرصا استثمارية أكثر استقراراً واطمئناناً بما يشجع القيام بمشاريع استثمارية إنتاجية وخدمية جديدة وبهوامش ربحية مناسبة.

د. إن من الأهمية عند تصنيف مجالات الاستثمار مراعاة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، التي أقرتها المواثيق الدولية، من حيث الحق في الحد الأدنى من الحياة الحرة الكريمة، أسوة بما هو متاح لكافة شعوب الأرض، بجانب الحق في العمل الذي يلبي احتياجات الإنسان الضرورية من الماء والغذاء والدواء. إضافة إلى الحق في التعلم بالمستوى الكاف والحق في التمتع بمستوى صحي ملائم بعيدا عن أية مشكلات وبائية أو مخاطر مستعصية.

هـ. ومن الأهمية القول أيضاً أن الخطوات السابقة لتنفيذ برامج التأهيل وإعادة الإعمار يجب أن تستند إلى "خطة متكاملة لإحياء الاقتصاد والعملية التنموية في قطاع غزة بالتكامل والانسجام مع الخطة التنموية العامة للاقتصاد الفلسطيني وتكامله، ليشكل قاعدة اقتصادية متماسكة ومتينة للمشروع الوطني الفلسطيني، ولاقتصاد دولة فلسطين"[61].

[61] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية غير منشورة لورشة عمل بعنوان "تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الاقتصادي الأخير،" المسودة الثانية، رام الله – غزة، 2014/8/3.

خلاصة

قطاع غزة هو جزء عزيز وغالٍ من أرض فلسطين المباركة. وبالرغم من صغر مساحته، وكثافته السكانية الكبيرة، وأشكال معاناته الهائلة، إلا أنه قدم نموذجاً متميزاً في الصمود والبطولة والإبداع، وفي الدفاع عن كرامة الأمة وعزتها. هذا القطاع يستحق كل مساعدة ودعم بعد أن تعرض على مدى سنوات لقسوة الاحتلال الإسرائيلي وحصاره وعدوانه الهمجي، وبعد أن تعرضت منازله وبناه التحتية ووسائل عيشه للدمار... . وإن دعم قطاع غزة وإنهاء حصاره وكافة أشكال الهيمنة الإسرائيلية، وإعادة إعماره هو واجب فلسطيني وعربي وإسلامي وإنساني.

ومن الناحية العلمية، فإن توفير غطاء سياسي فلسطيني موحد لإدارة قطاع غزة وإعماره، ووجود جهة مركزية كفؤة وفعالة تقوم على التنفيذ، وعدم الخضوع للإملاءات الإسرائيلية، ولا للمال السياسي للأطراف المانحة... هي أمور مهمة في دعم وإغاثة وإعمار القطاع.

إن الأحوال الإنسانية الصعبة التي يمر فيها القطاع تستدعي تحركاً سريعاً وفعالاً لتلبية احتياجاته في بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، وإيواء المهجَّرين، وإصلاح البنى التحتية. كما أن أي عملية تنموية في القطاع يجب أن تكون ضمن آليات التخلص من الاحتلال، والاعتماد على الذات، والاستفادة من الكفاءات والخبرات المحلية، وفتح المنافذ البرية والبحرية والجوية، وحرية مجالات الاستيراد والتصدير، وبناء اقتصاد إنتاجي (وليس استهلاكياً)، يسعى لتطوير آليات الصمود على الأرض.

Gaza Strip

Development and Construction in the Face of Siege and Destruction

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

هذا الكتاب

بالرغم من المعاناة الهائلة التي يتعرض لها قطاع غزة، إلا أنه نموذجاً متميزاً في الصمود والبطولة، وفي الدفاع عن كرامة الأمة وعزتها.

بعد انسحاب "إسرائيل" انسحاباً أحادي الجانب من القطاع، وسيطرة الحكومة التي تقودها حركة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007؛ عانى القطاع من ثلاثة حروب مدمرة مع الجانب الإسرائيلي، كما عانى من درجات متفاوتة من التضييق وتدمير الأنفاق من الجانب المصري.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة ومركزة عن الأوضاع السكانية والاقتصادية والتعليمية والصحية لقطاع غزة. وتهتم بتحديد الأضرار والدمار الناتج عن العدوان الإسرائيلي في صيف 2014 على القطاع، والذي استمر نحو خمسين يوماً. كما تناقش الدراسة التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في القطاع، والفرص والآفاق المستقبلية للنهوض وتجاوز العقبات وإعادة الإعمار.

ISBN 978-9953-572-32-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net